

وقبل الشروع في مباشرة جدول أعمال هذه الجلسة، اسمحوا لي أن نتقدم بالشكر الجزيل للسيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعة، وللسيد رئيس ومقرر "لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية" ولكافة السادة رؤساء اللجن الدائمة بالمجلس ولجميع السيدات والسادة أعضاء المجلس، وكذا السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، على الروح العالية والوطنية العميقة التي أبانوا عليها جميعا والمجهودات التي بذلوا في سبيل المناقشة المعمقة والمتميزة والمثمرة لمشروع قانون المالية المعدل، الأول من نوعه الذي يحال على البرلمان في إطار الدستور الجديد والقانون التنظيمي الجديد لقانون المالية.

واسمحوا لي أيضا بالتعبير على فخرنا جميعا بما تم تحقيقه من تضامن حقيقي لكل مكونات الشعب المغربي طوال مرحلة التصدي بوباء كورونا والتي مثلت ومازلت تحديا واختيارا حقيقيا لبلادنا لم يزدنا إلا عزيمة وإصرارا وفخرا واعتزازا على مزيد من العمل إلى غاية النجاح الكامل إن شاء الله في مواجحة هذا الجائحة وتأثيرها.

والآن، سأعطي الكلمة مباشرة للسيد مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم التقرير.

المستشار السيد عبد الصمد مرهي، مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير المالية،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أظفار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة انتهائها من دراسة وتعديل مشروع قانون المالية المعدل والموافقة عليه.

وللتذكير، فإن اللجنة شرعت في دراسة الجزء الأول من هذا المشروع، ابتداء من يوم 14 يوليو وعقدت بشأنه ثلاث (3) اجتماعات حيث استغرقت الدراسة والنقاش في مجموعها ما يناهز 15 ساعة ونصف.

واسمحوا لي في البداية، أن أتوجه بالشكر والتقدير للسيد محمد بنشعبون وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وجميع مدراء وأطر الوزارة على ما تقدموا به من معطيات اقتصادية واجتماعية متنوعة، ساهمت في تحسين ظروف مناقشة مشروع هذا القانون وقراءة مضامينه والوقوف على محتوياته، حيث ساد نوع من التوافق الإيجابي والتعاون المثمر أثناء مختلف مراحل دراسة هذا المشروع، رغم ضيق الحيز الزمني المدد في 4 أيام كما نصت على ذلك مقتضيات القانون التنظيمي للمالية.

ولا تفوتني الفرصة لتقديم أخلص عبارات الشكر والتقدير للسيد رحال المكاوي رئيس اللجنة على حسن تسييره وتديبه لأشغالها، وللسيدات

محضر الجلسة رقم 299

التاريخ: الثلاثاء 25 ذو القعدة 1441هـ (17 يوليو 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع للرئيس.

التوقيت: ساعتان وخمسة وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والثلاثين صباحا.

جدول الأعمال: مناقشة مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020:

1. تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية حول مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020؛
2. المناقشة العامة لمشروع قانون المالية المعدل؛
3. رد السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تطبيقا لأحكام الدستور والقانون التنظيمي للمالية والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، وبناء على مداوولات مكتب مجلس المستشارين ومداوولات ندوة الرؤساء ذات الصلة، يخصص المجلس هذه الجلسة إلى:

1. تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية حول مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020؛
2. المناقشة العامة لمشروع قانون المالية المعدل؛
3. رد السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

بالإضافة لهذه الجلسة أريد فقط أن أذكر المجلس على قرار المكتب اللي اخذا حول الجلسات اللي غادي يكونو اليوم في المساء، ولكن ربما غادي يكون هناك تغيير باقتراح من بعض رؤساء الفرق وكذلك من السيد وزير المالية، فاللي كان مقرر هو أنه سيعقد المجلس جلستين مسائيتين:

- الأولى، ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال تخصص للدراسة والتصويت على عدد من النصوص الجاهزة وعلى الجزء الأول من مشروع قانون المالية المعدل؛
- أما الجلسة المسائية الثانية، فستتعلق ابتداء من الساعة الخامسة والنصف مساء قصد المناقشة والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية المعدل.

أكثر من 6 أشهر من الواردات.
 وبخصوص الفرضيات التي انبنى عليها هذا المشروع، فقد أكد الوزير على أننا أمام متغيرات على النحو التالي:
 - نمو الناتج الداخلي بناقص 5% (-5%)؛
 - محصول الحبوب 30 مليون قنطار؛
 - سعر البوتان مرتقب في 290 دولار للطن؛
 - الطلب الدولي الموجه للمغرب، دون احتساب منتوجات الفوسفات ناقص 20% (-20%).
 أما فيما يخص التوجهات العامة لمشروع القانون فقد استندت على ثلاث (3) مرتكزات أساسية متمثلة في مواكبة الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي والحفاظ على مناصب الشغل وتسريع تنزيل الإصلاحات الإدارية.
 وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير همت أساسا:
 - تنزيل تدابير تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل قطاع على حدة؛
 - تخصيص 5 ملايين درهم لمواكبة تفعيل آليات الضمان، لفائدة كل أصناف الشركات بما في ذلك المقاولات العمومية؛
 - إطلاق إصلاح مؤسسي لصندوق الضمان المركزي؛
 - تخصيص مبلغ 15 مليار درهم، من أجل تسريع استعادة الاقتصاد الوطني لديناميته؛
 - إيلاء اهتمام خاص لتشجيع استهلاك المنتج الوطني المحلي؛
 - الاستمرار في المواكبة الاجتماعية والاقتصادية للقطاعات التي ستعرف صعوبات حتى بعد رفع الحجر الصحي، وذلك طبقا للتوجيهات الملكية؛
 - تفعيل المواكبة الخاصة لمختلف القطاعات، في إطار تعاقدي، مع الفاعلين الاقتصاديين المعنيين، مع ربط الاستفادة من الدعم المخصص لاستئناف النشاط الاقتصادي، بالحفاظ على الأقل على 80% من الأجراء المسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتسوية وضعية المستخدمين غير المصرح بهم؛
 - تقوية مناخ الأعمال عبر تسريع ورش تبسيط المساطر ورقمتها؛
 - تسريع اعتماد وتنزيل ميثاق المرافق العمومية؛
 - تعزيز الإدماج المالي بتعميم الأداء عبر الوسائل الإلكترونية؛
 - تمكين المقاولات التي يقل رقم معاملاتها عن عشرين 20 مليون درهم، الراغبين في ذلك، وكذا الأشخاص الذاتيين الخاضعين للضريبة على الدخل برسم دخولهم المهنية المتعلقة بسنة 2019؛
 - تشجيع الأداء بواسطة الهاتف النقال من خلال عدم الأخذ بعين الاعتبار رقم المعاملات في احتساب الضريبة خلال خمس سنوات متوالية؛
 - إعفاء الامتيازات والعلاوات الممنوحة للمستخدمين على شكل

والسادة المستشارين الذين أسهموا في مناقشة مشروع القانون بكل جدية ومسؤولية وإلى جانبهم أشكر جميع الطاقم الإداري للجنة على الجهود التي بذلوها وبيدلوها من أجل تسهيل عمل السيدات والسادة المستشارين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

يعتبر مشروع قانون المالية المعدل المعروض على أنظارنا أول مشروع قانون مالي يعدل قانون المالية في ظل مقتضيات القانون التنظيمي لقوانين المالية.

وبعد تقديم مشروع قانون المالية المعدل وهو أول قانون تعديلي - كما قلت - على مجلسي البرلمان بتاريخ 08 يوليوز والموافقة عليه من طرف مجلس النواب، تمت إحالته على مجلس المستشارين، وقد باشرت اللجنة أول اجتماع لها يوم الثلاثاء 14 يوليوز قدم السيد محمد بنشعبون خلاله عرضا أبرز من خلاله السياق العام لإعداد مشروع قانون المالية بما في ذلك السياق الدولي الذي تميز بتداعيات صحية واقتصادية واجتماعية كبيرة، أدت إلى توقف مفاحي للنشاط الاقتصادي على المستوى العالمي وانخفاض حاد في التجارة العالمية، وارتباك كبير في سلاسل الإنتاج والتوريد.

أضف إلى ذلك تزايد أعداد العاطلين عن العمل واضطراب أسعار البترول والغاز، فضلا عن الظرفية الوطنية التي تميزت بتضرر مجموعة من القطاعات المصدرة كقطاع صناعة السيارات والطائرات والصناعات الالكترونية وغيرها من الصناعات وتراجع في عائدات السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.

كما تطرق السيد الوزير لمختلف التدابير التي تم اتخاذها في مواجهة هذه الجائحة، تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك نصره الله، مما جعل بلادنا محط إشادة عالمية على مستوى الاستباقية في توقع المخاطر الناجمة عن هذه الأزمة الصحية، والسرعة والفعالية في اتخاذ القرارات، وفق منهجية ارتكزت على تقوية صمود الاقتصاد الوطني والحفاظ على مناصب الشغل ومواكبة القطاعات المتضررة لاستئناف النشاط الاقتصادي.

وقد تميزت هاته المرحلة بإحداث "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا" بتعليمات ملكية سامية بغلاف مالي مقدر في أكثر من 33 مليار درهم، منها 10 مليارات مخصصة من الميزانية العامة و1.5 من ميزانية الجهات، بالإضافة إلى 22.2 مليار درهم كمساهمة للفاعلين المؤسساتيين والقطاع الخاص والمواطنين. فيما تم الالتزام ب 30 مليار درهم من موارد الصندوق لأجل:

- الحفاظ على صحة المواطن واستقرار عمله وقدرته الشرائية؛

- القيام بتدابير استعجالية لفائدة المقاولات المتضررة؛

- التخفيف من آثار الأزمة والحفاظ على مناصب الشغل؛

- الحفاظ على الاحتياطي من العملة الصعبة في مستوى يضمن تغطية

القادمة، البحث عن مصادر جديدة للنمو وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية، وتكريس الحكامة الجيدة عبر تسريع الإصلاح والرفع من قدرات الإنجاز ومحاربة الفساد والاحتكار واقتصاد الربيع وتعزيز المنافسة الشريفة.

وفي سياق آخر، نوه المتدخلون بمبادرة جلالة الملك من خلال تقديم مجموعة من المساعدات الطبية لـ 15 دولة إفريقية، مما يعكس روح التعاون والتضامن لبلادنا مع الدول الإفريقية وتعزيز علاقات جنوب-جنوب.

وفضلا عن ذلك، تم التنويه بالمجهود الذي بذلته وزارة الخارجية في إرجاع العالقين المغاربة إلى أرض الوطن، وفتح الحدود في وجه مغاربة العالم والعلقين المغاربة والأجانب ببلادنا.

وفي هذا السياق، تم التساؤل حول المعايير التي تم اعتمادها لإجلاء المغاربة العالقين بالخارج في أحسن الظروف.

كما تمت الإشارة إلى أن ضعف مردودية السياحة الوطنية ومداخل مغاربة العالم، يجعل الفرضيات التي يؤسس عليها مشروع قانون المالية التعديلي محكومة بالنسبية، ويصعب حسم آثارها ومدى صدقيتها وقابليتها للتحقق، مما يجعلها معادلة صعبة لا يمكن حلها ما لم تؤسس لنموذج تنموي ينجح الثروة ولا يكتفي فقط بتوزيعها، فضلا عن ضرورة توجيه الاعتمادات نحو القطاعات الأساسية من قبيل الصحة والتعليم.

وقد حظي موضوع التمويل البنكي باهتمام كبير من خلال المناقشة، حيث تمت الإشارة إلى أن الأبنك لا تتخبط في هذه الدينامية، خصوصا وأن الحكومة وفرت لها كل الإمكانيات لتعزيز قدرات "صندوق الضمان المركزي"، وفي هذا السياق، طالب بعض المتدخلين بتقديم دعم مباشر لإنقاذ المقاول من الإفلاس.

كما تم التساؤل عن كيفية ربط الدعم الموجه للمقاول بالحفاظ على 80% من مناصب الشغل، حيث اعتبرت مجموعة من المداخلات أنه يفيد إقصاء 20% من الشغيلة، وأن هذا التغيير سيعطي الفرصة لتسريح العمال والإحالة على التقاعد المبكر.

كما تم التنويه بكل التدابير المتضمنة في المشروع، وذلك برصد الاعتمادات اللازمة لتغطية مخاطر القروض المضمونة لفائدة كل أصناف الشركات مع المطالبة بضرورة اعتماد توزيع منصف للاستثمار العمومي مجاليا واجتاعيا بغية خلق التوازن الجهوي المنشود والذي تؤسس له الجهوية المتقدمة.

وقد تمت الإشارة إلى أن رفع سقف الاقتراض الداخلي الإضافي إلى 76 مليار درهم وسقف الاقتراض الخارجي الإضافي إلى 60 مليار درهم، سيرفع معدل الدين العمومي إلى حوالي 90% من الناتج الداخلي الخام، وفي هذا السياق، تم التساؤل عن ماهية أدوات التدبير الفعال للدين، الذي يرخص به البرلمان للحكومة.

وفضلا عن ذلك، تم طرح مجموعة من الملاحظات والتساؤلات همت

شيكات سياحية؛

- تخفيض واجبات التسجيل المطبقة على اقتناء عقارات معدة للسكن أو أراضي فضاء مخصصة لبناء محلات للسكن.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

شكلت المناقشة العامة لهذا المشروع فرصة نوه من خلالها المتدخلون بالمقاربة التي انتهجها المغرب في مواجهة تداعيات الجائحة من خلال الإجراءات الاستباقية المتخذة بتوجيهات من جلالة الملك نصره الله، مما مكن من التحكم من تطور الوضعية الوبائية والتخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال اعتماد سياسة استباقية واستشرافية تعطي الأولوية لصحة الإنسان وسلامة المجتمع، واتخاذ إجراءات صارمة بمجرد ظهور الحالات الأولى للإصابة ببلادنا.

وفي هذا السياق، تم التعبير عن الاعتزاز الكبير بالتعبئة الوطنية الشاملة التي أبان عنها الشعب المغربي بكافة مكوناته، من خلال حس تضامني كبير عزز التميز المغربي والانخراط الإيجابي والمسؤول للجمع في تجاوز هذه الظرفية، بفضل القيادة الرشيدة لجلالة الملك التي جعلت من بلادنا نموذجا يقتدى به على المستوى الإفريقي والدولي

كما ثمن السادة المستشارون عاليا تضحيات جنود الصف الأول الذين واجهوا هذا الوباء من أطقم صحية مدنية وعسكرية، ومختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية ورجال التعليم، والجماعات الترابية ورجال النظافة والإعلام.

وفي معرض النقاش، تم التساؤل عن أسباب التأخير في إعداد هذا المشروع وعرضه على البرلمان، في لحظة كان ينتظر فيها المواطن تقديم أجوبة مستعجلة عن العديد من القضايا والانتظارات سواء فيما يتعلق بالحلف أو الجائحة أو غيرها من الآثار السلبية التي انعكست على أنظمتنا الاجتماعية والاقتصادية.

واعتبرت مداخلات أخرى أن هدف المشروع هو استئناف الأنشطة الاقتصادية عوض تحقيق شروط إنعاش اقتصادي حقيقي ومسؤول اجتماعيا، حيث كان يقتضي الأمر مراجعة أولويات المرحلة خاصة فيما يتعلق بالنهوض بالتعليم والصحة، وكذا تحقيق الأمن الطاقوي والغذائي والمائي.

كما ثمنت مجموعة من المداخلات مبادرة رئيس الحكومة، بعقد لقاءات تشاورية مع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين، وكذا المجتمع المدني فيما يتعلق باتخاذ تدابير مرحلة التخفيف من الحجر الصحي.

هذا، وقد اعتبر المتدخلون أنه من الأوراش الكبرى المطروحة اليوم، ورش الجهوية المتقدمة، وهو ما يقتضي ضمان مساهمة الجهات والجماعات الترابية، بمختلف مستوياتها، في إطار من التعاون والتكامل والتنسيق مع المؤسسات الحديثة لتدبير تداعيات الجائحة.

كما تمت الإشارة أنه من أهم الركائز التي يجب الانكباب عليها في المرحلة

ما يلي:

- ضرورة إجراء تقييم لاتفاقيات التبادل الحر لحماية المنتج الوطني؛
 - طلب توضيحات حول تراجع مخصصات صندوق المقاصة؛
 - التفكير في أشكال جديدة للتضريب تمه قطاعات استفادت من جائحة كورونا كالاتصالات والتأمين والأبنك؛
 - إنشاء لجنة اليقظة الاجتماعية؛
 - التفكير في تخفيض رسوم التسجيل بالنسبة للمستثمرين في العقار الصناعي المنتج للشغل والقيمة المضافة.
- في معرض جوابه على مختلف التساؤلات والملاحظات، شكر السيد الوزير السيدات والسادة المستشارين على التعبئة المتواصلة والانخراط الفعال خلال هذه الفترة الاستثنائية.

وبخصوص ما تمت الإشارة إليه من تأخر في تقديم مشروع قانون المالية المعدل، أوضح السيد الوزير بأن الحكومة لم تهدر 50% من السنة المالية، وقد تم اتخاذ ما يلزم من إجراءات وفي وقت قياسي بتعليقات ملكية، مكنت البلاد من اجتياز المرحلة الأولى من إستراتيجية مواجهة الأزمة بأقل الخسائر على المستوى البشري والاجتماعي والاقتصادي، مشيراً إلى ضرورة الترتيب في إعداد الفرضيات والتوقعات المرتبطة بهذا المشروع.

أما فيما يتعلق بالفرضيات، فقد أشار أنه على غرار أغلبية الدول، تأثر الاقتصاد الوطني بتداعيات الأزمة الصحية، لكن بدرجة أقل بكثير مما عرفته الاقتصادات المتقدمة، خاصة الأوروبية منها، حيث تراجعت نسب النمو المتوقعة في هذه البلدان إلى مستويات قياسية، في حين يتوقع أن يتراجع معدل النمو في بلادنا بنسبة 5%، مؤكداً أن الأرقام المقدمة بخصوص توقعات النمو والعجز، هي أرقام تنبني على معطيات موضوعية للظرفية الوطنية والدولية.

هذا، وأفاد أن الحكومة لم تختبئ وراء أزمة كوفيد لشرح كل الصعوبات، أو حجب الوضع الاقتصادي والاجتماعي، بل على العكس من ذلك فقد حلت هذه الأزمة المرتبطة بالجائحة، في وقت كان يسير فيه الاقتصاد الوطني بخطى ثابتة نحو توطيد أسسه الماكرو اقتصادية وإعادة توسيع الهوامش عبر تسريع تنزيل مجموعة من الإصلاحات الهيكلية.

كما أضاف أن المشروع يندرج ضمن إستراتيجية واضحة لتدبير الأزمة عبر عدة مراحل: مرحلة الصمود ثم مرحلة مواكبة استئناف النشاط الاقتصادي، ثم مرحلة الإقلاع والتكيف مع عالم ما بعد كورونا؛ إذ لا يمكن الحديث عن الإقلاع أو الإنعاش الاقتصادي دون اتخاذ ما يلزم من تدابير لمساعدة المقاولات لاستعادة وتيرة نشاطها بصفة تدريجية.

وكنتيجة مباشرة لتزامن هذين العاملين، يضيف السيد الوزير أنه من المرتقب أن يقفز مؤشر دين الخزينة بالنسبة للناتج الداخلي الخام إلى مستوى يقارب 75% بتم سنة 2020، بعد أن كان قد سجل هذا المؤشر انخفاضاً سنة 2019.

كما أنه، ورغم الارتفاع المتوقع في حجم المديونية، فإن آثاره على خدمة الدين ستبقى محدودة، وأما بالنسبة للسنوات المقبلة، فلن يؤثر ارتفاع مؤشر المديونية على قدرة البلاد، على غرار السنوات الماضية، على تسديد مستحقات ديونها.

أما فيما يخص الجهوية، أكد السيد الوزير أن الحكومة ملتزمة بالتنزيل السليم والسريع لمقتضيات القوانين التنظيمية، وحريصة على تقديم المواكبة اللازمة للجهات من أجل ممارسة اختصاصاتها ولعب الأدوار المنوطة بها على هذا المستوى، فضلاً عن تفعيل "الميثاق الوطني للامتياز الإداري" نظراً لأهميته في إجاح تفعيل الجهوية المتقدمة.

وبخصوص ما أثير حول تقليص نفقات المقاصة، أكد الوزير بأن الأمر يتعلق فقط بتحيين الفرضيات والتوقعات المرتبطة بها، على ضوء الانخفاض الذي عرفته أسعار غاز البوطان بسبب التراجع الكبير للطلب العالمي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن القضايا الكبرى المرتبطة بالجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تم التداول بشأنها في إطار مناقشة مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية والتي تجدها مفصلة ضمن محتويات هذا التقرير، تمت ترجمتها إلى مقترحات تعديلات قدمت والتي بلغ عددها 72 تعديلاً نوردها كما يلي:

- فرق الأغلبية: 15 تعديلاً؛
- فريق الأصالة والمعاصرة: 12 تعديلاً؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية: 16 تعديلاً؛
- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: 8 تعديلات؛
- فريق الاتحاد المغربي للشغل: 9 تعديلات؛
- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: 11 تعديلاً؛
- الفريق الحركي: تعديل واحد.

وبلغ عدد التعديلات المقبولة من طرف اللجنة ثلاث (3) تعديلات، أبرزها تعديل قد متوافق عليه من طرف اللجنة يعتبر تعديل اللجنة بهم إعفاء من التسجيل إقناء المساكن الإجتماعية أو المنتج الاجتماعي في السكن المحدد في 140 ألف درهم، ومنتوج السكن الاقتصادي المحدد في 250 ألف درهم، وكان ذلك بتوافق كل أعضاء اللجنة وتم تقديمه كتعديل للجنة.

وتم رفض 19 تعديلاً، فيما تم سحب 50 تعديلاً من طرف مقدميها. وقد صادقت اللجنة على التعديلات المقدمة وعلى مواد مشروع قانون المالية المعدل وأبوابه وفق جدول التصويت المرفق بهذا التقرير.

هذا، وعند عرض الجزء الأول من مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020، تم التصويت عليه، ووافقت عليه اللجنة

الصعب وتنفهم كذلك كافة التأثيرات المرتبطة بالتوازنات الماكرو اقتصادية ومنظومة الطلب الداخلي والخارجي والهندسة الموازناتية التي تواجهها بلادنا.

وتجدر الإشارة إلى أن بلادنا قدمت في بداية الجائحة مظاهر حضارية في تعاملها مع هذه الأزمة الصحية، بفعل حكمة وتبصر صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وسهره الشخصي على وضع التدابير اللازمة لحماية المواطنين والانتصار للحق في الحياة، مع تمكين الفئات الهشة من مجموعة من التدابير تضمن لها العيش الكريم من خلال صندوق كوفيد-19 الذي تم إحداثه بقرار ملكي سامي.

السيد الوزير،

لازلنا نتساءل، كيف تعاملت الحكومة مع الانخراط العفوي والتلقائي للمواطن المغربي، لا ينكر أحد أن المواطن المغربي كان خلال فترات الحجر الصحي الحلقة الحاسمة في تيسير وتسهيل التدابير الحكومية ومهام السياسات العمومية، رغم قساوتها في بعض الأحيان.

ونود أن نتساءل في هذا الصدد، ألا يحتاج هذا النوع من السلوك المواطنين إلى تمييز حكومي واعتراف وانصاف، خاصة على مستوى التدابير المعتمدة لضمان عودة الحياة الطبيعية للمواطنين، الذين منهم من فقد شغله دون أمل استرجاعه، ومنهم من دخل في المهول وآخرون دمرت الجائحة كل ما بنوه من قبل.

السيد الوزير،

الحقيقة الوحيدة التي توصل إليها المغاربة، وكشفت عنها هذه الجائحة هي حقيقة ضعف حكومتنا، وهو ما فرض من باب الحكمة إحداث "لجنة اليقظة الاقتصادية" لتدبير التفاعل الحكومي مع الجائحة، وهي آلية فرضتها ضرورة النجاة والفعالية المفقودة، وهو الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل حول أهلية وقدرة الحكومة بتكوينها غير المنسجمة، وأكرر بتكوينها غير المنسجمة، على قيادة المجهود الوطني للإنقاذ والتعافي الاقتصادي والاجتماعي؟

وهل بالفعل يملك الفريق الحكومي تصورا براغياتيا للخروج من الأزمة ووضع إطار وطني للتحويل التنموي وأجندة إنقاذ للقطاعات المتضررة؟ لأن القانون المالي المعدل ما هو إلا إطار لعبور المرحلة، في انتظار مشروع القانون المالي برسم سنة 2021.

السيد الوزير،

طبيعي جدا في ظل هذه الجائحة الوبائية المفاجئة وغير المسبوقة التي غيرت منطق البراديغات الاقتصادية والاجتماعية، وتسببت في حالة توقف قطاعي أصبحت معه كل الرهانات والأهداف المسطرة مؤجلة، وفقدت ملحيتها أمام التحديات والأولويات الجديدة، وهو ما عصفت بالفرضيات المعتمدة في إعداد قانون المالية لسنة 2020، وفرض أولويات جديدة عجلت بضرورة اعتماد قانون مالي معدل ينبغي أن يكون إطار إنقاذ يمكن من إعادة

معدلا بالنتيجة التالية:

الموافقون = 9؛

المعارضون = 3؛

المتنعون = 2.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المقرر.

والآن غادي نفتح باب المناقشة، وفي هذا الإطار غادي نعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة. تفضل.

المستشار السيد الحو المبروح:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قبل الخوض في مناقشة هذا المشروع قانون المالي المعدل، وبسط موقفنا وملاحظاتنا بخصوصه من موقعنا كفريق برلماني معارض، لا بد أن نتوقف للإشادة والتمثين لكل المبادرات الملكية السامية والتوجيهات الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي بفضلها استطاعت بلادنا أن تصنع ملحمتها الخاصة، وتجدد لحمتها الوطنية المعهودة، كما يجدر بنا، بهذه المناسبة، الاعتراف والإشادة بالرؤية الحكيمة والمبدعة لجلالة الملك التي جعلت من صحة المواطنين أولى الأولويات، وهو ما ساهم في خلق مناخ من التعبئة الجماعية التي ميزت المغاربة عبر العصور، والمؤطرة بقيم المواطنة النبيلة لدى كل المغاربة.

كذلك، نحني احترامنا وامتنانا لكل أولئك الذين استجابوا لنداء الوطن ووجدوا أنفسهم في الصفوف الأمامية للتصدي لمخاطر الجائحة ومواجهة الأزمة وتداعياتها.

السيد الوزير،

وبصراحة، ونحن نتدارس مشروع قانون المالية المعدل، نجد في فريقنا صعوبة كبيرة في فهم المنطق الذي يوظف عمل الحكومة، فصحيح أن جائحة كورونا تبرر الظرفية الصعبة التي تمر منها بلادنا، لكن تراكمات الفشل الحكومي تعود إلى ما قبل الجائحة.

صحيح، أن هذه الجائحة نتجت عنها حالة من التوقف الاقتصادي غير مسبوقة في التاريخ المعاصر، أدخلت العالم في "أزمة الصدمة الاقتصادية الكبرى" التي تسببت في نمو اقتصادي سلبي في جل دول العالم وموت اقتصادي للعديد من المقاولات، رافقتها خسائر كبيرة لمناصب الشغل رفعت نسبة البطالة إلى مستويات مقلقة، لذلك، فإننا نتفهم هذا السياق العالمي

20% ولما لا أكثر من هذه الصفقات للمقاولات الصغرى والمتوسطة، الأمر الكفيل بدعم المقاول المغربية وتحسين ظروف تنافسيتها وتطورها في ظل سياق دولي ووطني يفرض تجديد ميكانيزمات التدخل والمواكبة.

السيد الوزير،

عانت وستعاني مجموعة من القطاعات من مشاكل كبيرة، فهناك قطاعات توقفت بشكل تام تقريبا كقطاع السياحة، وقطاعات أخرى مرتبطة به كقطاع النقل وقطاع الصناعة التقليدية الذي عرف توقفا شبه كامل للنشاط المهني، بالنسبة لأغلب الصناعات والتعاونيات والمقاولات، مما أدى إلى تراجع صادرات الصناعة التقليدية خلال الأشهر الأربعة الأولى من هذه السنة، بنسبة 34%، بالمقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية، بالنظر للتراجع الكبير للطلب العالمي على منتجات النسيج الصناعي التقليدي الوطني.

كما أدى توقف مواقع البناء والأشغال العمومية بسبب جائحة فيروس كورونا، إلى اختناق قطاع العقار، مما أصبح يهدد آلاف الوظائف بهذا القطاع، فحسب الفدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين، فإن أكثر من 90%، من مواقع البناء والأشغال العمومية متوقفة حاليا، وهو الأمر الذي يهدد بفقدان ما يقارب مليون وظيفة بسبب الآثار الناجمة عن أزمة كوفيد-19. وانعكس هذا التوقف على معاملات بورصة البيضاء أيضا، حيث تراجعت أرقام أداء قطاع العقار بنسبة تقريبا 49%.

السيد الوزير،

كل القطاعات المتضررة لا تحتاج فقط للتمويل البنكي، بل تحتاج خطة إنقاذ محكمة ومؤطرة زمنيا، في هذا الصدد، ندعوكم إلى عدم الاكتفاء بالتمويل البنكي لدعم المقاولات، لأن هذا الإجراء إن لم يكن بالتوازي مع منظومة وطنية للتعافي، قد يدخلنا في قادم السنوات في أزمة مالية قد تكون تبعاتها أسوء، لذلك، فإننا ندعو الحكومة إلى أن تكون في كامل الجاهزية لمسايرة التحولات العميقة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

السيد الوزير،

ونحن نندرس هذا المشروع قانون، نستوقفنا العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كقضايا مجتمعية ملحة تحتاج إلى أجوبة وقرارات وتدابير مستعجلة، فمثلا بخصوص دعم الأسر، ندعو الحكومة إلى بذل مجهودات أكبر لتوفير خطة ميزانية لاستمرار دعم الأسر الذين سيجدون صعوبة في استعادة وظائفهم بعد الأزمة، وذلك بهدف ضمان إنعاش منظومة الطلب الداخلي عبر تحفيز الاستهلاك، خاصة وأن قوة الاقتصاد الوطني تكمن في الطلب الداخلي.

كذلك، بما أن بلادنا لازالت تعرف تفاوتات مجالية وفوارق اجتماعية، يعتبر الاستثمار العمومي خيارا استراتيجيا لتنزيل النموذج التنموي وآلية لتقليص الفوارق الاجتماعية والترايبية وأداة لتحقيق شروط النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

النظر في منظومة موارد ونفقات الدولة وإعداد إطار جبائي ينسجم مع الظرفية الاستثنائية للجائحة.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نعتبر هذا المشروع ليس فقط مناسبة لإعادة ترتيب أولويات الحكومة على مستويات التسيير والاستثمار، بل هو أساسا فرصة لبعث الأمل والحياة والثقة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي الوطنيين.

ويقدر التحديات الحساباتية والتقنية المطروحة على الحكومة في هذا المشروع، فمن الواجب كذلك التقييد بضرورة صيانة التوازنات الماكرواقتصادية لبلادنا، والعمل على ضمانها نسبيا.

وفي هذا الإطار، نخاف على المناعة المالية الوطنية، فالمشروع لم يقدم إجابات عن إمكانية خفض التصنيف السيادي الوطني و"فقدان" درجة الاستثمار وهو ما سيعقد بنية المديونية الخارجية ويفاقم كلفة الدين الوطني.

وكنا نتمنى أن تقدم لنا الحكومة تصورها في هذا الموضوع، خاصة في حالة سعيها للاقتراض من الأسواق المالية الدولية، علما، كذلك، وهذا أمر مهم جدا، أن المغرب سيذهب لهذه الأسواق لأول مرة بعدما استهلاكنا خط الوقاية والسيولة، مما سينعكس سلبا على قدرات السند السيادي الوطني في إقناع المستثمرين، وهنا نتساءل عن الإمكانيات المتاحة للحكومة من أجل تجديد خط الوقاية والسيولة، بالنظر لأهمية هذا الإجراء في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، وإمكانية، لا قدر الله، حدوث موجة ثانية للجائحة.

أما بالنسبة لتراجع موارد الدولة، خاصة المتعلقة بتدفقات الاستثمارات الخارجية وتحويلات مغاربة العالم، اسمحوا لنا أن نذكركم بأن هذا الأمر غير مرتبط فقط بتداعيات الجائحة، وإنما كذلك بضعف الفاعل الحكومي وعدم قدرته على وضع آليات قوية ومبتكرة لتفادي هذه التراجعات. فمثلا، نود التوقف عند قضية تحويلات مغاربة العالم التي تشكل مصدرا هاما للعملة الصعبة، فالمفروض أن تتمتع هذه الفئة بالعناية الكافية والضرورية، لكن مع الأسف، التعامل الحكومي لم يرق للمستوى المطلوب، ونسجل وبألم كبير معاناة إخواننا بالخارج خلال هذه الجائحة سواء مغاربة العالم أو المغاربة العالقين في البلدان الأجنبية.

السيد الوزير،

إذا كانت الحكومة قد جاءت بتدابير تقشيفية من خلال تقليص النفقات، فإننا ندعوها في هذا الباب أن تتجرأ وتقدم النموذج على مستوى الاستهلاك، بالتقليص من نفقاتها غير الضرورية المتعلقة بالاستقبال والفندقة، وخصوصا حظيرة سيارات الدولة التي تكلف مبالغ كبيرة لا تتناسب مع حجم الإدارة المغربية، وكذلك تشجيع وحمل جميع الوزارات والمؤسسات العمومية وغيرها من الإدارات على إعطاء الأولوية والأسبقية للمنتوج الوطني في تجهيزاتها ومتطلبات عملها اليومي، وإعطاء الأفضلية للمقاولات الوطنية في الصفقات العمومية، مع فرض احترام تطبيق نسبة

والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الأخوات والإخوة المستشارين،

إخواني أطر الوزارة،

الحضور الكريم،

إن العالم بأسره يواجه اليوم أخطر أزمة عرفتها الإنسانية منذ الحرب العالمية الثانية، أدت تداعياتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية إلى اضطراب وتعميق حالة عدم الوضوح بخصوص آفاق التطور الاقتصادي الاجتماعي.

ولحسن حظ بلادنا أنها قد حباها الله بقائد عظيم، جلالة الملك محمد السادس نصره الله، فبفضل رؤيته المتبصرة وحكمته الرشيدة وقيادته النبيرة تجنبت بلادنا الكارثة وقدمت نفسها نموذجا بارزا في مواجهة المخاطر المحتملة لوباء "كوفيد-19"، نموذج استحضر الهاجس الإنساني وحياة وصحة المواطنين والمواطنات المغاربة بالأساس، إن على مستوى النهج الاستباقي في تدبير الأزمة وتوقع المخاطر أو على مستوى التلاحم والتضامن المجتمعي ولا يفوتنا بهذه المناسبة أن نعبر عن اعتزازنا بجنود الجبهة الأمامية لنحنى لهم عرفانا وتقديرا لتضحياتهم وبطولاتهم الخالدة التي رسموا بها بمداد الفخر والاعتزاز إحدى الصفحات الخالدة لوطننا العزيز، فتحية لكل ممن الصحة من أطباء وممرضين وتقنيين وإداريين، تحية للسلطات العمومية وللقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية.

تحية لعمال النظافة وللأطر التعليمية وللجميع على تجندهم وتضحياتهم الجسام في هذه الظرفية الصعبة التي ستظل حافلة بالدروس والعبر الإيجابية، ونعبر عن عميق أسفنا وتعازينا للعائلات التي فقدت ذويها أو تلك التي لازالت تقاوم هذا الوباء سائلين الله سبحانه وتعالى أن يعجل بشفاؤهم.

السيد الوزير،

إذ يسجل الفريق الاستقلالي بإيجاب ما تحقق في تدبير هذه الأزمة من إجراءات مهمة، يرى من واجبه كذلك تقديم بعض الملاحظات والتوقف أكثر عند ما لم يتم تحقيقه بغية تشخيصه وبحث سبل تغييره لأن أية حكومة سياسية يجب دائما أن تحتاط مما لم يتحقق، وعلى هذا المستوى تتم عملية المحاسبة.

لقد عرت هذه الجائحة على بعض الوزراء الأشباح الذين لم نرى لهم أثرا، كما كشفت عن غياب التنسيق وتنامي الخلافات بين مكوناتها والتي أصبحت بداية للعيان، خلافات أترث سلبا على السير العادي للشأن الحكومي والعمل البرلماني ومتطلبات تدبير المرحلة وما عرفته من ارتباك ومشاكل لازالت مطروحة إلى اليوم.

السيد الوزير،

ونحن نتدارس هذا المشروع القانون تستوقفنا العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، كقضايا مجتمعية ملحة تحتاج إلى أجوبة وقرارات وتدابير مستعجلة، فمثلا:

ندعو الحكومة إلى بذل مجهودات لما بعد أو حتى واحد ما عارفش واش باقي هاذ الشي ولا ما باقيشي، ولكن ندعو الحكومة أن تستمر ما تعاوش في الدعم، المغاربة مستعدين يضحيو لتفادي انعكاسات خطيرة صحيا على بلادنا، المغاربة مستعدين يضحيو ولكن ما تعاوش في الدعم ديال الفقراء والدعم ديال المحتاجين.

السيد الوزير،

من خلال مناقشة مشروع القانون المالي التعديلي، وبعد الاطلاع على المعطيات المرفقة، تبين لنا أن الصعوبات ليست دائما على مستوى توفير الاعتمادات، بل هناك في عدة قطاعات مشاكل على مستوى الإنجاز، الطاقة الإنجازية لعدد من القطاعات، الاعتمادات كإينة ولكن ملي كنجيو للإنجاز كنقلوا الانجاز ضعيف، وراه ماشي غير الجائحة ديال كورونا هذا راه هيكلي في القطاعات ديالنا خصمك تشوفو كيفاش ملي نعطيو الاعتمادات لشي قطاع خصها تنجز وتصرف باش يمكن لنا زيديها في القوانين المالية الموالية.

نطالب، السيد الوزير، كما أكدنا ذلك خلال المناقشة في اللجنة، نطالب بتقييم اتفاقيات التبادل الحر، في إطار تحليل وتقييم التجارة الخارجية لبلادنا، ونطالب كذلك بتقييم برنامج التسريع الصناعي ونتمنى الإجابة على هذين السؤالين الكبيرين خلال مشروع القانون المالي ل 2021 المقبل إن شاء الله.

مناقشة القانون المعدل لهذه السنة، هو أول تمرين بعد دستور 2011، ونتمنى أن تلجأ إليه الحكومة كلما كانت هناك متغيرات مهمة تعدل الكثير في القانون المالي السنوي، عوض لجوئها إلى المراسيم في هذا المجال، ضمنا لدور البرلمان وحقه الدستوري في الحفاظ على التوازن المالي.

هذا المشروع ما هو إلا تعديل تقني، وقارب نجاة للبلد، وبالتالي لا مجال للمزيدات السياسية بشأنه، وساهمنا في تجويده، لكن موافقتنا مع القانون المالي السنوي ل 2020 لم تتغير.

ولكل ما سبق، وكفريق من المعارضة، فإننا سنصوت ضد مشروع القانون المالي المعدل.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم

لكن المشروع بالرغم من استيعابه لبعض الاقتراحات التي قدمها الحزب في مذكراته إلا أنه لم يكن في مستوى اللحظة وأكتفى فقط بأنصاف الحلول والاستكان إلى تدابير ترقيعية بعيد كل البعد عن تحقيق التغيير المنشود، والمثال على ذلك نريده من الإجراء الذي يقترحه المشروع بشأن الرفع من تعرفه الرسوم الجمركية إلى 40% على بعض المنتوجات التامة الصنع الموجهة للاستهلاك، وهو إجراء في تقديرنا لن يحقق الحماية الفعلية للإنتاج الوطني ودعم المقاولات في وضعية صعبة، وقد ينطوي على نتائج عكسية سلبية من قبيل ارتفاع أمانة بعض المنتوجات الوطنية والاحتكار وتشجيع التهريب وفتح الباب على مصراعيه أمام منتوجات البلدان التي تربطنا بها اتفاقية التبادل الحر.

السيد الوزير،

من الضروري أيضا تنبيه الحكومة إلى بعض المعطيات المرقمة للمشروع التي تعبر ولا تعكس حجم ومدى الهزة التي تعرض لها الاقتصاد، الإطار الماكرو اقتصادي وينتهي فيها مبدأ الصدقية من قبيل التراجع الكبير المسجل في الإنتاج الفلاحي، حيث تشير التطورات القطاعات الإنتاجية إلى أن معدل تراجع الاقتصاد الوطني سيتجاوز ناقص 6% برسم سنة 2020 عوض ناقص 5% التي يتوقعها المشروع.

التراجع المسجل في المداخل الجبائية يكشف أن عجز الميزانية المرتقب نهاية السنة يناهز 8% من الناتج الداخلي الإجمالي، وباحتساب الرصيد الصافي للحساب الخصوصي المحدث من أجل التصدي لتداعيات الأزمة فإن عجز الميزانية يفوق 9% من الناتج الداخلي الإجمالي.

لقد أضحت سياسة الحكومة تهدد استقلالية القرار السيادي الوطني، ولا أخفيكم سرا أن شبح المديونية يهدد الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل إصرار الحكومة على رفع سقف الاقتراض الداخلي والخارجي الإضافي مما سيرفع معدل الدين العمومي إلى حوالي 90% من الناتج الداخلي الإجمالي.

إن حماية احتياط البلاد من العملة الصعبة والحفاظ على قدرة اقتصادنا على تلبية حاجياته من المواد الأساسية والغذائية والطاقة، لا يمكن أن يتم بالحلول السهلة التي ترهن مستقبل الأجيال القادمة عبر الاقتراض، أين هي أدوات التدبير الفعال للدين الذي يرخص البرلمان للحكومة القيام بها بمقتضى هذا القانون؟

لقد دخل المغرب في دوامة أداء أصل الدين وفوائده بالقروض وهذه الدوامة ستؤدي إلى ازدحام تواريخ الاستحقاق للديون القديمة مع الجديدة وخاصة في فترات الذروة، مما سيؤدي لا محالة إلى تراجع تنقيط المغرب وارتفاع تكلفة الاقتراض وندرة السيولة وتحويل العجز هذه الحكومة إلى الحكومات القادمة.

السيد الوزير،

أعتذر، الوقت يدامني، ختاماً وإذ نشيد بالنقاش الجاد والمسؤول الذي طبع أشغال اللجنة المالية، غير أننا نبدي أسفنا عن عدم التجاوب

إن حزب الاستقلال عندما بادر إلى تمكين الحكومة من العديد من الاقتراحات، آخرها مذكرة الحزب بشأن الخروج من أزمة الجائحة، لم يسعى من وراء ذلك إلى تحقيق مكاسب غير المساهمة في صيانة المصلحة العليا للوطن، محركه الأساس الهاجس الوطني الصرف وتنبيه الحكومة إلى حالة الاستعجال التي تقتضيها المرحلة، لكن مع كامل الأسف الحكومة ظلت وفيه لعادتها القديمة باللامبالاة أحيانا وغياب الجدية أحيانا أخرى، لذلك لا يستقيم البتة.

توصيف الحكومة للقانون التعديلي بكونه يشكل تمرينا ديمقراطيا، ما دام لجوؤها للمشروع يصدق عليه المثال المأثور "مرغم أخاك لا بطل"، فكم من مذكرات ودعوات ومطالب رفعت دون أن تعبرها أدنى اهتمام، كم من احتجاجات عرفتها مختلف المدن المغربية؟ لم تحرك الحكومة أدنى جفن لها وكأنها غير معنية، ولماذا لم تتجاوب الحكومة مع مطالب الحزب والفرق البرلمانية الاستقلالية بشأن مشروع قانون المالية التعديلي 2018؟

أما تبرير التأخير بالضبابية والتقلبات التي عرفتها الفرضيات على المستوى الدولي فهو أمر لا يقبله المنطق السياسي، وأن لا عيب في تعديل القانون المالية مرة ومرتين وثلاث إن كان الهدف هو الإصلاح، لكي يكون ذلك لتدارك النواقص والعجز المتراكم في تدبير عدد من الملفات والقضايا الاجتماعية القائمة.

السيد الوزير،

المشروع جاء خارج هذا السياق، ليكرس من جديد تهميد السياسة المالية للدولة بالارتهان لهاجس التوازن المالي واعتماده الكلي على نفس الصفات الجاهزة في الوقت الذي يمر منه الاقتصاد الوطني من منعطف حاسم في تاريخه.

السيد الوزير،

إن حديث الحكومة وإشادتها بتنامي روح المواطنة المسؤولة وقيم التضامن والتكافل بين المغاربة، لم يبرح قط المداد الذي كتبت به النصوص، نصوص المداخلات الدعائية بالرغم أن الجائحة قد كشفت من جديد عن المعدن الثمين للمغاربة وعن وطنية وروح تضامنية قل نظيرها، هذا ما شاهدناه من انخراط لكل فئات المجتمع المغربي من مختلف المبادرات التضامنية وخاصة في صندوق تدبير ومواجهة الجائحة، لكن المثير للاستغراب أن المشروع لم يؤسس لتدابير وإجراءات كفيلا بحماية قيم التضامن وإشاعة ثقافة الثقة وتنمية الحس الوطني مع كامل الأسف.

السيد الوزير،

كم كان أملنا كبيرا في أن يشكل هذا المشروع فرصة للحكومة لتتدارك أخطاءها وتبلور النصوص الشامل للخروج من الأزمة من خلال اقتراح جيل جديد من الإصلاحات وإحداث القطاعات الضرورية مع مظاهر الأزمة، خاصة ما يتعلق بالتعليم والصحة وتشجيع البحث العلمي والأمن الطاقوي والأمن الغذائي والأمن المائي، لكن هيئات هيئات، فاقد الشيء لا يعطيه.

الوبائية أو التخفيف من تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، مما جعل المواطنين يشعرون بالارتياح والثقة لطريقة تدبير هذه الأزمة وينخرطون بشكل إيجابي ومسؤول.

ولا يفوتنا أن نقف وقفة إجلال وتقدير لتضحيات كل الذين ساهموا في مواجهة هذا الوباء من أطقم صحية وكذا السلطات العمومية، ومختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية، ورجال ونساء التعليم والجماعات الترابية وعمال النظافة، كما نترحم على جميع الذين وافتهم المنية بسبب هذه الجائحة، سائلين الله عز وجل أن يتغمدهم برحمته، ونتمنى لباقي المرضى الشفاء العاجل.

إننا في فريق العدالة والتنمية نؤكد أن قوة الدولة ونجاحها في تدبير الأزمات، تُستمد من قوة مؤسساتها الديمقراطية. فلا سبيل للمغرب، من أجل النجاح وتجاوز الصعوبات التي أفرزتها هذه الجائحة، سوى المضي في مسار الخيار الديمقراطي والارتقاء بالوضع الحقوقي، وتكريس دولة الحق والقانون والمحافظة على مسار الثقة الحقيقي الذي يتطلع إليه الشعب المغربي باعتبار ذلك من الشروط والمستلزمات الضرورية لتحقيق التنمية المنشودة.

ومن الأوراش الكبرى التي يجب أن لا تشغلنا تداعيات هذه الجائحة عن مواصلة العمل لإنجاحها، ورش الجهوية المتقدمة، وهو ما يقتضي ضمان مساهمة الجهات والجماعات الترابية، بمختلف مستوياتها، في إطار من التعاون والتكامل والتنسيق مع المؤسسات الأخرى، وفي احترام تام لمبدأ التدبير الحر المنصوص عليه دستوريا، وفي مقتضيات القوانين التنظيمية.

إن المغرب يوجد اليوم في لحظة حاسمة، تقتضي من الجميع المساهمة وبشكل مسؤول في إطلاق دورة إصلاحية تنموية جديدة، تستجيب لمتطلبات الانتقال إلى نموذج تنموي يتمتع بمقومات نهضوية صلبة.

إن المؤشرات والأرقام المسجلة في مجالات مختلفة، هي دليل على الجهود الذي بذل ومستوى النجاح الذي تحقق بالمقارنة مع النتائج المسجلة عند دول كبيرة كنا نعتقد إلى وقت قريب أن لديها بنايات تحتية واسعة ومناعة صحية قوية وصلابة اقتصادية وتماسك اجتماعي متين، بل إن بلادنا أضحت نموذجا يثار في نقاشات سياسية داخل مؤسسات رسمية عند بعض الدول القريبة منا اقتصاديا ومن حيث عدد السكان.

لقد طفحت على السطح متغيرات كثيرة بسبب هذه الجائحة سجلت معها آثار سلبية تدفع إلى توقعات مستقبلية يطبعها عدم اليقين بما ستؤول إليها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خاصة وأن تداعيات هذه الأزمة لم تستثن أي دولة أو تجمع اقتصادي في العالم، ومن أبرزها:

- تغير سلوك الدول من ناحية الإنفاق وارتفاع الدعوات لتبني الخيارات والأولويات الوطنية على حساب الالتزامات والتعهدات داخل التجمعات الاقتصادية؛

- تغير في سلوك الاستهلاك لدى شرائح واسعة من الأسر مع انخفاض الدخل وتحول القدرة الشرائية؛

- السعي للمحافظة على حجم الإنتاج من خلال دعم الأسر والاستهلاك

الإيجابي للحكومة مع تعديلات الفريق الاستقلالي والتي همت على الأساس تقوية البعد الاقتصادي والاجتماعي من خلال دعم المقاولات والمنشآت السياحية وتشجيع البحث العلمي ودعم التمدرس والتشغيل ورفع المناصب المالية في التعليم إلى 4000 منصب وقطاع الصحة ب 6000 والمقاولات الصغرى والمتوسطة وحماية القدرة الشرائية للمواطنين ودعم الفئات الهشة والأكثر حرمانا ودعم وكالات تأجير السيارات.

نأسف السيد الوزير الاختيارات السهلة والتدابير الترقيعية ونؤكد أن الحكومة تختار الطريق السهلة وتخبئ النعامة في نهجها.

السيد الوزير،

نشكركم ونشكر اللجنة المالية التي قابلت أو قابلتم اقتراحها بالإعفاءات من رسوم التسجيل بالنسبة لاقتناء السكن الاجتماعي، وهذا يسجل لكم. إن انتقادنا للحكومة لا يمس قدرتكم ونهاتكم السيد الوزير، بقدر ما أننا ننبه ونريد أن يكون عملا يشرف المغرب ويمشي وفق التوجهات السامية لجلالة الملك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. شكرا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

"ربنا آتينا من لندك رحمة وهيمى لنا من أمرنا رشدا" صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، 37 ثانية زائدة.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الصمد مري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في إطار مناقشة مشروع قانون المالية المعدل كأول تمرين ديمقراطي في إطار مقتضيات القانون التنظيمي لقوانين المالية.

وأود في البداية أن أجدد باسم الفريق، التنويه بالمقاربة التي انتهجها المغرب في مواجهة هذه الجائحة. حيث تميزت الإجراءات والتدابير المتخذة، بتوجيه من جلالة الملك، بالاستباقية وبعد النظر.

كما أجدد التعبير عن الاعتزاز بالأداء المتميز للحكومة بمختلف قطاعاتها، بالنظر إلى الجهود الجبارة المبذولة، سواء من أجل التحكم في تطور الحالة

لعافيته، نؤكد على ما يلي:

- تسريع وتيرة دراسة الأبنك لطلبات المقاولات في مجال التمويل على الصعيد الوطني مع الانخراط الإيجابي والفعال وبجس تضامني في تنزيل ما تتخذه بلادنا من إجراءات؛
- مواصلة دعم الشرائح الاجتماعية الهشة والمتضررة من الجائحة ودعم النسيج المقاولاتي المتضرر بما يحافظ على مناصب الشغل ويسهم في إعادة الدينامية المطلوبة للاقتصاد الوطني؛
- تسريع تعميم التغطية الصحية للمهن الحرة والمستقلين وغير الأجراء وكذا تسريع وتيرة الإصلاح الشمولي لأنظمة التقاعد؛
- تسريع إرساء السجل الاجتماعي الموحد لمأسسة دعم الأسر في وضعية فقر وهشاشة ببلادنا؛
- الاستمرار في ضمان احترام شروط السلامة والصحة المهنية داخل المقاولات والاستغلاليات الفلاحية وفي وسائل نقل العمال والمستخدمين، مع تعزيز حملات التوعية والتحسيس لذلك؛
- تعزيز ودعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني والسعي إلى إدماج القطاع غير المهيكل في الدورة الاقتصادية لمساهمة بشكل فعال؛
- العمل على تحقيق السيادة الطاقية لبلادنا والعمل على إيجاد حل نهائي يرجع الحياة لمصفاة "لاسامير" بالمحمدية ضمن إستراتيجية واضحة بالتنسيق مع جميع الأطراف المعنية بهذا الملف.

وفي الختام، لا يسعنا إلا أن نؤكد على أننا قادرون جميعا كغاربة على استثمار هذه اللحظة من تاريخ أمتنا المغربية من أجل القيام بالمراجعات الضرورية للانخراط في المستقبل بخطى ثابتة، والتصدي لكل محاولات التراجع التي تهدف للمس بمختلف مكتسباتنا الديمقراطية والحقوقية، والتي تسعى لمراكمة الأخطاء التي تشوش على هذا المسار في بلادنا والذي تميزت به بلادنا في محيطها الإقليمي والدولي، والتي يمكن أن تساهم في نشر اليأس وانعدام الثقة في مسار الإصلاح ببلادنا. ونحن على يقين بمشيئة الله تعالى سبحانه بأننا سنتجاوز هذا الامتحان الذي فرضته هذه الجائحة ونحن أكثر صلابة وقوة ووحدة من أجل مواجهة كل التحديات وكسب مختلف الرهانات واسترجاع عافية اقتصادنا ووضعنا الاجتماعي.

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلا على احترام الوقت.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحفاظ على مناصب الشغل والتحكم في معدل البطالة بغية التوازن الاقتصادي وصموده.

أما على المستوى الوطني فيسجل ما يلي:

- لقد مست الآثار الاقتصادية للأزمة، جانبا كبيرا من المداخيل وغيرت الفرضيات التي بني عليها قانون المالية لهذه السنة وألزمت إجراء تغييرات على مستوى النفقات وهو ما يتطلب وضع هذا القانون المالي المعدل لتدارك هذه المتغيرات؛

- إن الإجراء المهم الذي تمثل في دعم الفئات المتضررة والمقاولات والأنشطة الاقتصادية المتأثرة، كشف في الوقت نفسه عن شساعة مساحة الاقتصاد غير المهيكل، وهو ما يتطلب اتخاذ إجراءات لتطويقه وإدماجه تدريجيا؛

- استضعاف اقتصادي لدى أسر الأجراء والمهنيين الذين توقفوا جراء الجائحة ووضعية مماثلة لدى العمال غير المصرح بهم والعمال في قطاع النقل والسياحة والمياومين وعمال شركات المناولة؛

- انخراط متواضع لقطاعي الأبنك والتأمينات في مواجهة هذه الجائحة.

وتأسيسا على ذلك، إننا نعتقد في فريق العدالة والتنمية أن من بين أهم الركائز التي يجب الانكباب عليها في المرحلة القادمة لتنشيط الاقتصاد الوطني:

- 1- السعي دون عراقيل إلى توزيع أفضل للاستثمار على مستوى الجهات والرفع من القدرات الاقتصادية للجهات الضعيفة؛
- 2- دعم البحث العلمي والابتكار وإعادة النظر في السياسة السياحية وأخذ ذلك بعين الاعتبار في السياسة الاقتصادية؛
- 3- تنشيط أكثر للإنتاج الداخلي والانتقال إلى مصادر جديدة للنمو وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني؛
- 4- تثمين الرأسمال البشري واستثمار قدراته وصون كرامة المواطن للاستجابة لتحديات التنمية؛
- 5- تعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية وتعزيز دور الفرقاء الاجتماعيين في ذلك من خلال تقوية دور الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية وتعزيز المقاربة التشاركية في الإصلاحات الاجتماعية الكبرى؛
- 6- تكريس الحكامة الجيدة عبر تسريع الإصلاح والرفع من قدرات الإنجاز ومحاربة الفساد والاحتكار واقتصاد الربيع وتعزيز المنافسة الشريفة؛

7- مراجعة منظومة القانون الاجتماعي، بما في ذلك مدونة الشغل ومنظومة التغطية الاجتماعية وتوفير شروط العمل اللائق وضمان حد أدنى من الدخل للفئات المعوزة والهشة والمهمشة؛

أما بخصوص مستجدات قانون المالية المعدل، وفي سياق تفاعلنا مع مختلف الإجراءات التي جاء بها الرامية إلى استعادة الاقتصاد الوطني

والاجتماعي في تخطيط وصناعة القرار التنموي، وتوجيه الاستثمارات العمومية نحو المجالات الترابية التي طالها التهميش منذ عقود، واعتماد مخطط تنموي شمولي موجه إلى المناطق القروية والجبلية عبر تجميع البرامج والصناديق والحسابات الخصوصية ذات الصلة بتأهيل وتنمية هذا الوسط الإستراتيجي الذي يشكل مصدرا للثروة دون أن يستفيد من عائدها.

المرحلة كذلك تقتضي السيد الوزير، خروج الفاعل الحكومي المركزي من دائرة التردد السياسي في تنزيل الجهوية المتقدمة، ورفع القطاعات الحكومية يدها عن الاختصاصات الذاتية للجهات وباقي الجماعات الترابية، ونقل القرار المتمركز إلى مستعمليه الفعليين، وتفعيل الاختصاصات المشتركة والمنقولة، لاسيما في مجالي الصحة والتعليم، وهما القطاعين اللذين لم يترجم المشروع الحالي حجم التطلعات التي عبر عنها كل الفاعلين ومختلف الشرائح الاجتماعية، لجعلها في صدارة أولويات مغرب ما بعد كورونا.

وفي هذا الإطار، نعيد التذكير بضرورة دعمها، بدل تقليص اعتمادات قطاع التربية والتكوين بما قدره 5 ملايين درهم، رغم ظل الخصائص القائم في هذا القطاع المستثمر في الرأسمال البشري.

الماء كذلك، السيد الوزير، من أولى الأولويات، خاصة في ظل أزمة العطش وتحدي الندرة القائم والمقبل، فاعتاد 800 مليون درهم لا يكفي لمعالجة هذا الوضع المحرج الذي يهدد استقرار العديد من المناطق شرقا وجنوبا، خاصة في ظل تكاليف الجفاف وجائحة كورونا وارتفاع الحرارة على ساكنة هذه المناطق.

تؤكد كذلك السيد الوزير المحترم، على ضرورة تمكين الجماعات الترابية من الوفاء بالتزاماتها وتنفيذ الشركات الخاصة بمشاريع التأهيل الحضري بدل تجميد هذه المشاريع الأساسية في التنمية المحلية.

وفي هذا السياق، أود أن أشكركم على تفاعلكم الإيجابي مع تعديل الفريق الحركي بمجلسنا الموقر والقاضي بحذف رسوم التسجيل لمقتني السكن الاجتماعي لأقل من 25 مليون سنتيم، آمين أن يشمل ذلك رسوم التحفيظ كذلك.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

المرحلة أيضا تستلزم سياسة اجتماعية مندمجة خاصة بعد أن كشفت الجائحة عن ملايين من المغاربة على عتبة الهشاشة ودونها، وعن قطاعات سريعة الانهيار وتوسيع قاعدة العطالة وفقدان الشغل جراء الجائحة، ومدخل هذه السياسة في منظورنا هو خلق منظومة موحدة للدعم الاجتماعي تدمج أزيد من 150 برنامجا وإجراء مشتتة على عدة قطاعات حكومية وهيئات وصناديق دون انعكاس ملموس على أرض الواقع، ومحكومة بمنطق الإحسان العمومي بعيدا عن أي منظور للتنمية والتأهيل الاجتماعي.

المحور الهوياتي والثقافي هو كذلك من أبرز الغائبين، السيد الوزير، في

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي لإبداء وجهة نظرنا حول مضامين وتوجهات مشروع القانون المالي المعدل لميزانية 2020، والذي فرضته ظرفية جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، وما ترتب عنها من ضرورة إعادة بناء توازنات الميزانية ومراجعة فرضياتها وأولوياتها.

صلاة بما سبق، نجد اعتزازنا بالتلاحم الوطني لمختلف مكونات الشعب المغربي تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وبالتدابير الاستباقية المتخذة وبتجند منقطع النظير لمختلف السلطات والمؤسسات العمومية والمنتخبة والمدنية، والانخراط الفعال لكافة المواطنين والمواطنات، وهو ما مكن بلادنا من تجنب الأسوأ طيلة الجائحة، وفي الحد من مخلفاتها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

من باب الموضوعية لا يمكننا إلا أن ننوه بمجموعة من التدابير الإيجابية التي حملها المشروع، خاصة في مجال دعم المقاولات بمختلف أصنافها، والمجهود المبذول للزيادة النسبية في الاستثمار العمومي، وتسطير إجراءات لحماية المنتج الوطني، وتقديم تحفيزات للقطاعات المنتجة لفرص الشغل والتنمية.

وفي هذا السياق، وإسهاما في تجويد هذا المشروع، وفي إطار المشاورات السابقة مع الأحزاب السياسية، فقد ساهم حزبنا بمذكرة تفصيلية برؤية مبنية على أساس تقديم بدائل لتدبير أمثل للموارد المطبوعة بالتفصيل من حيث العائدات الضريبية والجمركية، وضعف مساهمات مغاربة العالم، وتوقف النشاط السياحي وارتباك سلاسل الإنتاج والتوزيع في عدة قطاعات إنتاجية، إضافة إلى طبيعة الموسم الفلاحي المطبوع بالجفاف، فضلا عن تقلص احتياطي العملة الصعبة.

كما تأسست رؤيتنا لهذا المشروع على ضرورة توجيه الاستثمارات العمومية بأولويات واضحة وفي صدارتها الصحة والتعليم والصناعة الوطنية، ودعم المغرب الرقمي، وإطلاق دينامية جديدة لدعم السياحة خاصة الداخلية، ودعم الصناعة التقليدية، وتقييم وإعادة توجيه المخططات القطاعية، إلا أننا مع الأسف نسجل محدودية في التفاعل مع مضامين مذكرتنا المستندة إلى منظور إستراتيجي يتطلع إلى أن يكون هذا المشروع منطلقا لمغرب النموذج التنموي المرتقب، مغرب يستلهم دروس كورونا، ويترجمها إلى سياسات عمومية، ويخلق الثروة بدل توزيعها فقط.

وفي هذا الإطار، نسجل السيد الوزير، ورغم المجهودات المبذولة، أن المرحلة تتطلب قرارات إستراتيجية لإقرار التوازن المجالي والجهوي

لقد قتم السيد وزير المالية بعمل مقدر على رأس "لجنة اليقظة الاقتصادية"، بحيث أصدرتم أكثر من 400 قرار سريع وفعال، تحت الإشراف المباشر لجلالة الملك حفظه الله، وبدعم سياسي للبرلمان بمجلسيه بعد إقرار حالة الطوارئ الصحية، عمل يستحق كل التقدير وعلى رأسها:

1. دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا؛
2. منح دعم مباشر للأسر المتضررة بلغ عددها 5.5 مليون أسرة، يعني 45% منها من العالم القروي؛
3. تمويل القروض وتشجيع المقاولات على إبداع المشاريع المرتبطة بتدبير آثار الجائحة؛
4. مواكبة القطاعات المتضررة بشكل كبير، وعلى رأسها قطاع السياحة. إجراءات ناجعة تعبأت لها مختلف الكفاءات المغربية كل من موقعها، وهي مناسبة تتوجه فيها بالشكر الجزيل لكل الأطر الطبية والتمريضية المدنية والعسكرية، ورجال ونساء القوة العمومية بكل رتبهم على تعبئتهم الجماعية في مواجهة الجائحة، حيث كانوا في الصفوف الأمامية، رافعين القبة لهم، على كل ما قدموه من تضحيات، دون أن ننسى في هذا الإطار أطر وزارة المالية والإدارة الترابية، وأعاون السلطة على مجهودهم الاستثنائي في توفير الدعم إلى كل الأسر المعوزة المتضررة من هذه الجائحة.

لا تفوتني الفرصة السيد الرئيس لكي أؤكد من جديد باسم فريق التجمع الوطني للأحرار على موقفه الثابت والمبدئي بما تدأولته تقارير بعض المنظمات الدولية التي شنتت أوصال الحركة الحقوقية في العالم، والمعروفة بمناجرتها بملف حقوق الإنسان، وتستعمله لشرعنة تدخلاتها السافرة في الشؤون الداخلية للدول، منددا بالاستنزاق والابتزاز الذي ثارته باسم المقاربة الحقوقية، وتجعل الحركة الحقوقية آلية لتحرير أجدانها العدوانية تجاه المملكة المغربية، مدعومة من طرف جهات معروفة بعدائها التاريخي لبلدنا ومصالحه العليا، وهم معروفون بتخيسهم لمختلف جهود الدولة كينفا كانت، ومعروفون بأفكارهم الانفصالية ويستقون بالخارج ضد مصالح بلدنا.

إن بلدنا طوت بشكل نهائي صفحة الانتهاكات، وحرصت كل مؤسساتها على ترصيد ما تحقق في مجال حقوق الإنسان بعد هيئة الإنصاف والمصالحة. طالبين من الحكومة والبرلمان مواصلة الإصلاحات عبر تعزيز حقوق الإنسان ومحو الفوارق وتكريس دولة الحق والقانون والمؤسسات من أجل قطع الطريق على مثل هاته المنظمات المشبوهة، منوهين في هذا الإطار بأهمتنا الأمنية اليقظة والمتابعة بكل اقتدار لهذا الملف، والتي فكت بكل تأكيد كل شفراته وخبوطه.

كانت هذه مختلف السياقات التي جاء فيها هذا المشروع المعدل لقانون المالية 2020، سياقات صعبة وعصية، حيث يبقى بالنسبة إلينا تمرينا ديمقراطيا مهما للمرحلة وللؤسسة البرلمانية، خصوصا وأننا لم نناقش مشروعا من هذا القبيل منذ سنة 1991، وهو الأول بالنسبة للقانون التنظيمي

فلسفة وأرقام المشروع، فرغم أحكام الدستور ومقتضيات القوانين التنظيمية ذات الصلة، نسجل باستغراب غياب أي اعتماد للشروع في ترسيم الأمازيغية في الحياة العامة، وتنفيذ التزامات الحكومة ومختلف المؤسسات اتجاه هذا المكون الأصيل في الهوية الوطنية المتنوعة.

وفي هذا الإطار، نؤكد كذلك على ضرورة مواكبة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية بإصلاحات جوهرية في المجال المؤسساتي والحقوقى والقانوني لإفراز مؤسسات ونخب قادرة على رفع التحديات ومواكبة الرهانات الكبرى لمغرب الغد بتطلعاته وأجياله الجديدة.

خلاصة القول السيد الوزير، إذ نجد تفاعلنا مع مجمل مضامين وتوجهات هذا المشروع، فأملنا أن يترجم مشروع القانون المالي للسنة المقبلة توجهات هذا التحول المنشود نحو مغرب ما بعد الجائحة، ويؤسس كأرضية للمؤجج التنموي الجديد.

وقفنا الله جميعا لما فيه خير الوطن والمواطنين تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق.

أرحب بالسيد وزير الدولة لمشاركة المجلس في هذه الجلسة، فأهلا وسهلا السيد وزير الدولة.

الآن ننقل إلى كلمة رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين، المستشارات،

يطيب لي أن أتدخل من جديد في هذا الموعد الاستثنائي بمناسبة مناقشة مشروع القانون المالي المعدل 35.20 برسم السنة المالية 2020، والذي فرضته ظروف إقرار حالة الطوارئ الصحية، الناجمة عن جائحة كورونا "كوفيد-19"، والتي فاجأت العالم وأدخلته في ركود اقتصادي كبير، كانت له بكل تأكيد تداعيات اقتصادية واجتماعية كبيرة جدا، المغرب بطبيعة الحال لم يخرج عن هذا الإطار، لهذا وجب التذكير بما قامت به بلادنا وبحس استباقي كبير يتم عن بعد نظر ورؤية إستراتيجية ثاقبة، بعدما تدخل جلاله الملك حفظه الله بسرعة فائقة، وأغلق البلاد جوا وبرا وبحرا حماية لصحة المغاربة، وأعلن عن إحداث صندوق خاص لمواجهة تداعيات هذه الجائحة في حس إنساني تضامني كبير عزز التميز المغربي، وجسد لتقاسم العيش الذي أبان عليه المغاربة قاطبة في هذه الظروف العصية.

السيد الرئيس،

الكثير ما يقال، وتأسف لكون الأغلبية لم تناقش هذا المشروع قبل عرضه لمسطرة المصادقة وتقرر فيه.

وأخيرا، فريق التجمع الوطني للأحرار بمواقفه الواضحة والصريحة يؤكد من جديد على ضرورة الرقي بخطابنا السياسي "وباراك" من خطاب التخوين وخطاب المحاسبة الفظ، الإدارة وأقفة ولا يمكن أن تنجز المشاريع إذا لم تكن الإدارة مرتاحة، باراك من خطاب التبخيس والعدمية، لأنها تفشل العزيمة وتضرب كافة المنجزات اللي بناتها البلاد.

نحن كفاعلين دورنا هو نغزرو خطاب الثقة وخطاب الأمل والمسؤولية، ونشألحو بالثقة في إمكانياتنا، الثقة في قدراتنا، والسعي جميعا للبحث عن الحلول المدرة للثروة، من أجل تجاوز الأزمة واللي تقتضي منا الإجماع، بحيث أن الوضعية صعبة وغير مسبوق، ولنا كامل اليقين بهذه الثقة سنتجاوز الأزمة؟

وختاما، فإن تواجدنا في الأغلبية يلزمننا بالتصويت على هذا المشروع ومساندته ودعمه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

إن لحظة مناقشة مشروع قانون المالية المعدل، هي لحظة للتفكير في المداخل الكبرى المؤسساتية والسياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية لمواجهة التداعيات السلبية للجائحة وابتداع أشكال جديدة لصناعة القرار الاقتصادي والمالي ببلادنا في ترابط وثيق مع مركزية القضايا الاجتماعية في كل تدبير سياسي.

إنها لحظة لرسلمة المكتسبات التي حققها المجتمع المغربي في سياق الأزمة، رغم الخسارات الاقتصادية والاجتماعية، إنها مكتسبات جوهرية وجب تطويرها وتمييزها، إذ أن الانتصار للاختيار الديمقراطي تجسد في الاشتغال في احترام تام للمقتضيات الدستورية وما تفرضه السلط الدستورية، من تعاون وتوازن وفي مقدمتها المؤسسة الملكية التي كانت سباقة في رسم كل الخطوات بمنطق دستوري مؤسسي صرف خلاق واستباقي.

وإذا كانت حالة الطوارئ بطبيعتها تقلص من الحريات الفردية، فإن الحقوق ظلت مصانة، بل بالعكس تم تفعيل كثير من الحقوق المنصوص عليها دستوريا للحد من تداعيات الجائحة.

للمالية الذي صادقنا عليه منذ سنة 2016.

لكن، السيد الوزير، لا بد أن نسائلكم:

- لماذا تأخر القانون المالي التعديلي والذي جعل المتبعين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في حيرة وريبة لأن الوضعية غير محمودة العواقب اقتصاديا وله تأثير سلبي على توقعاتهم؟
- هل الأرقام والمعطيات توضحت الآن لكم من أجل إعداد هذه الفرضيات، وأتم إلى حدود اليوم لا تعرفون متى سيتم رفع حالة الطوارئ ولا تتوفرون على رؤية محددة مثل كل الناس في العالم؟
- وهل هذه الفرضيات التي بني عليها هذا المشروع ستبقى صامدة خصوصا بعدما ارتفعت نسبة المصابين بالفيروس على المستوى العالمي بشكل خطير؟

اسمحوا لي أن أؤكد لكم أن مرحلة الإعداد لهذا المشروع عرفت ارتباك كبيرا، الشيء الذي أثر على مضمونه والذي يبقى مجرد تجمع لمجموعة من الإجراءات التي جتم بها خلال مرحلة الأزمة بعدما قدمنا لها الدعم السياسي الكامل أغلبية ومعارضة، غابت فيه لمسة الإبداع، اللهم بعض الإجراءات المعزولة المرتبطة بالعقار، والذي تبقى في نظرنا غير ذات جدوى، ولن نفي بالمطلوب بحكم الأزمة البنوية التي يعيشها القطاع والتي تتطلب رجة كبرى تفوق منظومة الدعم، نقترح فيها تعديلا مستجلا لقوانين التعمير المحففة والتي توقف عملية البناء بعد منع الرخص في سابقة أدخلت قطاع البناء غرفة الإنعاش وأوقفت معه الدورة الاقتصادية الوطنية خصوصا في العالم القروي.

"الله يَكُونُ ف عَوَائِكُمْ" السيد الوزير، الوضعية صعبة، وعصيبة، وليس لديكم حلولا كثيرة، هي مناسبة نشكر فيها العمل الجبار الذي قامت به لجنة المالية بهذا المجلس الموقر، مشيدين بروح المسؤولية اللي تعاطوا بها مع هذا المشروع والروح الإيجابية التي مر فيها النقاش.

وبالرجوع إلى الفرضيات، السيد الوزير المحترم، والتي بني عليها هذا المشروع، والإجراءات المحدودة التي جاء بها، والتي لا يسمح الوقت للخوض فيها، أؤكد أنه سبق لي أن ناقشتها معكم داخل اللجنة المختصة، مركزا على الشق السياسي، ومذكرا بالقواعد الذهبية التي تحكمت في نقاشنا، مبرزا أنكم دعمتم الأبنك بشكل كبير، ووفرتم لهم سيولة كبيرة عبر مؤسسة "صندوق الضمان المركزي"، التي ستتحول إلى شركة مساهمة، وهذا مهم، لكننا لا نريد تكرار التجارب السابقة وأتمنى أن تكون الأبنك في مستوى المسؤولية، وتستحضر الروح الوطنية في التعاطي مع هذه الأزمة. رغم كل هذه الإجراءات وإقرار ضمان الدولة، تبقى الأبنك مترددة في التدخل، وفيه لقواعدها، بحيث تبقى المستفيد الوحيد من هذه الجائحة، علما أنه ليس هناك ما يخيفها، فالسيولة متوفرة بعد إقرار الضمان بالأموال العمومية التي ضمنها الدولة والمقدرة ب 5 مليارات درهم، لذلك هناك

السيد الوزير،

إن الأزمات تشكل لحظات للتفكير الجماعي في التغيير من أجل الخروج وتجاوز مخلفات الأزمة، مما يتطلب التفاوض حول هذا التغيير بين كل المكونات الوطنية، بالاعتماد على القيم الوطنية أولا، والإنسانية ثانيا، من أجل بناء قواعد تضامن جديد، وهذا يفترض أن يتقاسم الجميع كلفة التضحية.

وإذا كان "الصندوق الخصوصي للجائحة كوفيد-19"، قد جسد قيمة التضامن في ارتباطها بالمواطنة، فإن استمرارية هذه الروح ضرورة وطنية، ففي ظل تراجع مداخيل الدولة من الضرائب، وارتفاع مؤشرات الاستدانة، فالبحث عن موارد مالية جديدة لخزينة الدولة يقتضي تقاسم التكلفة الاقتصادية والاجتماعية، مما يحتم القيام بإجراءات تخليقية في الإدارات والمؤسسات العمومية والجهات والجماعات الترابية، من خلال:

- اشتراط دعم المقاولات العمومية والخاصة المتضررة من الجائحة بالإضافة إلى الحفاظ على مناصب الشغل، بتكثيف الامتيازات المادية والعينية مع الظرفية الوطنية، خاصة الأجر الضخم في كثير من هذه المقاولات؛

- وضع حد لتعدد الأجر والتعويضات في المسؤوليات التمثيلية وطنية وجمهوية ومحليا؛

- عقلنة نفقات التسيير في القطاع العام والمؤسسات المنتخبة.

كما أن النتائج الكارثية التي وقفنا عليها اليوم، لاقتصاد الربيع والتهرب والغش الضريبيين والامتيازات والإعفاءات والاختلالات في توزيع الثروة الوطنية، تدعونا إلى القطع مع المنطق الذي ساد لزمنا طويلا، والانفتاح على قيم جديدة في الديمقراطية والمحاسبة والتضامن من خلال:

- إحداث ضريبة تضامنية للشركات والمقاولات والأنشطة التي استفادت من وضعية الأزمة بازدياد نشاطها وارتفاع رقم معاملاتها وأرباحها؛

- إحداث ضريبة على التركة؛

- إحداث الضريبة على الثروة.

كل ذلك في أفق إصلاح مؤسستي يروم تخليق الحياة الانتخابية ببلادنا ويكرس قيم النزاهة والشفافية ويضمن الاختيار الحر، من خلال مراجعة جميع القوانين الانتخابية، وتأطير العمليات الانتخابية بشروط التنظيم المتعارف عليها دوليا.

السيد الرئيس،

من منطلق مرجعيتنا الفكرية والأخلاقية كحزب ديمقراطي اشتراكي انتصرنا وسنتصر دوما للقيم والمبادئ المؤطرة للديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة والإنصاف، مما يدعونا إلى التأكيد على حاجتنا الجماعية كبلد إلى حداثة فكرية وسياسية فعلية، تجيب على كثير من الالتباس في الممارسة السياسية العاشقة للضحج الإعلامي وهو ما عكسته مذكرة حزينا

لقد ظهر جليا أن الإنقاذ جاء من الدولة القوية بقطاع عام قوي، وأبانت الممارسات التي تمت باسم الدولة أمنيا وصحيا ومرفقيا، أن من الممكن ردم الهوية بين الدولة والمجتمع والانتقال من وضع التنافر إلى وضع التصالح، في سياق وعي جماعي وطني معلي لقيم التضامن والتكافل والذي جسده التفاعل السريع والواسع مع مبادرة جلالة الملك بإنشاء الصندوق الخصوصي لـ "كوفيد-19".

وهنا لابد من تجديد الإشادة بالمبادرات الملكية الاستباقية والمتتالية والتي كانت في أصل نجاح بلادنا في التعامل الذكي مع الأزمة.

لقد أكسبت الأزمة بلادنا سمعة طيبة إقليميا وقاريا ودوليا، وقبل ذلك اعتزازا وطنيا لكل مكونات المجتمع المغربي بمؤسساته السياسية والاجتماعية والمدنية، لحظة جسدت التضامن كشرط للمواطنة، ووحدت بين كل المكونات في إعلاء واضح لمصلحة الوطن على باقي المصالح، سياق كان خصبا لترجمته مؤسساتيا وسياسيا لتدبير الخروج من الأزمة واستشراف ما بعدها، لكن الحسابات الضيقة غيبت على البعض هذه اللحظة الوطنية الكبرى.

لذلك نحن مطالبون بتوظيف هذه السمعة في تدبير العلاقات مع شركائنا الخارجيين ومع المؤسسات الدولية، وتوظيفها داخليا لتعزيز المكتسبات الديمقراطية التي تحققت في هذه المرحلة، والتوافق حول الخيارات المستقبلية لأدوار الدولة والمجتمع ومختلف الفاعلين، وتجاوز الأخطاب الذاتية والترفع عن الذاتية الحزبية الضيقة والانتباه إلى عمى الهوس الانتخابي، الذي قد يصل أحيانا إلى الإشادة بمن يحقر تشريعا يحمي حقوق البسطاء من المواطنين.

السيد الرئيس،

إن مشروع قانون المالية لا يمكن النظر إليه إلا من خلال اعتباره مشروعا وكجزء من تصور عام في إطار رؤية شمولية للإصلاح تدمج أبعادا كبرى في تأطير هذا المشروع، ومن بينها:

- التطبيق الفعلي للقيم التي جاء بها دستور 2011؛

- الالتزام بتنفيذ المتعضيات ذات الصلة في القانون التنظيمي للمالية؛

- استحضار النقاش الوطني حول نموذج جديد للتنمية؛

- تشجيع الاقتصاد الأخضر كأفق مشترك للإنسانية؛

- ترسيخ موقع الرقمنة في التدبير الاقتصادي مع الانخراط في الذكاء الصناعي وربط ذلك بتكوين الموارد البشرية؛

- التكيف مع الانكسارات التي أفرزتها الأزمة لسلاسل التزود والإنتاج وإعطاء الأولوية للمنتوجات الوطنية؛

ونعتقد في الفريق الاشتراكي أن المشروع الذي بين أيدينا لا يجيب على كل الأسئلة المقلقة التي تطرحها الجائحة، خاصة في ظل تردد البنوك في تفعيل التزاماتها برنامج "أوكسجين" كنموذج.

وفي هذا الإطار لابد من التنويه بمواقف جميع الشركاء في فهم واستيعاب خصوصية المرحلة الصعبة.

ومن جانب آخر، لا يسعنا، إلا أن نشكر الحكومة، خاصة وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، لاحتواء التداعيات السلبية للجائحة، كما نتمن قرارات "لجنة اليقظة الاقتصادية" في هذه الظروف الدقيقة خلال المرحلة الأولى وفي مرحلة التخفيف من تدابير الحجر الصحي، ولنتوجه بشكر خاص لوزارة الصحة، ولكافة الأطقم الطبية وشبه الطبية، ونشكر كذلك وزارة الداخلية ومختلف الأجهزة التابعة لها، والقوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، على عملهم خلال فترة الطوارئ؛ والشكر موصول كذلك للمؤسسة التشريعية بمجلسي البرلمان على تسريع إصدار عدد من القوانين ذات الصلة.

السيد الرئيس المحترم،

إن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، يشيد ويثمن التفاعل الإيجابي والبناء مع مقترحاته منذ إعلان حالة الطوارئ الصحية، سواء على مستوى عمل الفريق البرلماني بمجلس المستشارين أو اللجنة الوطنية لليقظة الاقتصادية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- الدعم والمواكبة الضرورية للمقاولات الوطنية المتضررة، تبعا لخصوصيات كل قطاع وحسب حجم الضرر الاقتصادي؛
- إقرار مجموعة من آليات الضمان لتمويل القروض لفائدة المقاولات العمومية والخاصة، وذلك بنسبة فائدة لا تتجاوز 3.5% ومدة سداد على سبع سنوات، مع فترة إعفاء لمدة سنتين؛
- ضمان الدولة للقروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا والتجار والحرفيين الذين تضررت أعمالهم بشكل كبير جراء الجائحة؛
- اعتبار الأفضلية الوطنية في مجال الطلبات العمومية، وكذا توطيد المحتوى الوطني في هذه الطلبات؛

- تهمين المنتج المغربي المحلي وتشجيع الطلب الداخلي أو الاستهلاك. وفي نفس السياق، فإننا نسجل أن بعض القطاعات الحيوية على رأسها السياحة والتي تعتبر أكثر القطاعات تضررا من أزمة كورونا ولا بد أن تعافيا من الأزمة قد يستغرق وقتا طويلا، حيث أدى إغلاق الحدود إلى شلل تام لجزء كبير من العاملين في قطاع السياحة، حيث أن قرابة 87% من المؤسسات السياحية من أصل 3989 شركة أغلقت أبوابها، وأدى ذلك إلى تراجع العائدات السياحية بالعملة الأجنبية.

السيد الرئيس المحترم،

بالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية، فلا يخفى عليكم السيد الوزير - مع أنه غير موجود المحترم التوقف التام الذي عرفه هذا القطاع في هذه الظرفية بما زاد من تعميق المشاكل التي يعاني منها، وهو ما أصبحت معه العديد من أنشطة الصناعة التقليدية على وشك الانقراض، وهو الأمر الذي

حول الجائحة وما بعدها.

إن انتماءنا للأغلبية بقراءتنا الشخصية أو بالقراءة الغيرية لن يمنعنا من الإقرار بافتقارنا كأغلبية إلى الكاريزما العاقلة المنفلتة من الجلباب الضيق للحزبية، والتي تلتقط اللحظات الوطنية الحاسمة، لتكريس قيم الديمقراطية التشاركية، لا معنى أن لا تجتمع قيادة الأغلبية في ظل الجائحة وفي إطار التحضير لمشروع القانون الذي بين أيدينا، وتظهر مكوناتها الوزارية منفصلة من تجليات الخيط الناظم لوحدة الرؤية والقرار.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد يوسف محي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس المحترم، يطيب لي باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، على إثر دراسة مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020، أن أتوه بالأجواء الإيجابية التي سادت خلال اجتماع اللجنة، وبالانخراط الفاعل لأعضاء اللجنة ولكل المستشارات والمستشارون الذين حضروا أشغالها عبر نقاش جدي ومسؤول.

كما أتقدم لكم السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة المحترم بهذه المناسبة، بالشكر الجزيل على تجاوبكم مع تساؤلات أعضاء اللجنة واستفساراتهم حول هذا المشروع ذو الأهمية التي تقتضي التعامل معه بنوع من الاستعجال والمرونة.

السيد الرئيس المحترم،

كما لا يخفى علينا جميعا، فإن هذا المشروع قانون، يتم عرضه في سياق خاص ودقيق دوليا ووطنيا، يمكن تجسيد أهم ملامحه، في الظرفية الصعبة التي تمر منها بلادنا وأكثر من 200 دولة وإقليم في العالم بسبب تداعيات جائحة فيروس "كوفيد-19" المستجد، أملين من الجميع، التضامن والتعبئة والانخراط والالتزام لمواجهة هذه الأزمة للحد من تداعياتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية.

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نرى بأن قانون المالية المعدل موضوع هذه الجلسة قانون إيجابي وضروري جدا لضمان استمرار حسابات الدولة في العمل ومعالجة الإشكاليات الجديدة والطارئة التي انتجتها جائحة "كوفيد-19"، والتي أثرت على قطاعات كثيرة بنسب مختلفة،

الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي، وما أكبه من تعميم وتضارب في التصريحات وتعارض في القرارات، جعلت المواطن يضيق ذرعا بقساوتها ويشكك في جدواها بعد الفشل المسجل في احتواء البؤر الوبائية في الوحدات الإنتاجية الصناعية والخدماتية، بسبب غياب شروط الصحة والسلامة، وعدم الالتزام بالإجراءات الوقائية.

وإذا كان تدبير الأزمة قد أربك المرتكزات والمؤشرات والفرضيات التي اعتمدها القانون المالي فأصبحت متجاوزة، الإنتاج، الطلب، نسبة النمو وغير ذلك، ما برر اللجوء للقانون التعديلي، كآلية دستورية، تسمح بإعادة ترتيب الميزانية العمومية بناء على مخرجات النقاشات ومداولات المؤسسة التشريعية. إلا أن عدم اعتماد الحكومة لمنهجية الحوار القبلي، والتوافق حول التوجهات الكبرى، مع الفرقاء الاجتماعيين وكل الفاعلين والمعنيين، يحد من مشروعيته الديمقراطية، ليصبح وثيقة تقنية تخضع لمنطق التوازنات المحاسبية، لم تستخلص بشأنه الحكومة الدروس المستفادة من الجائحة لتغيير مقارنتها ومنهجيتها في تدبير الشأن العام، وما إقصاء الحركة النقابية من عضوية "لجنة اليقظة الاقتصادية" إلا دليل على إبقاء دار لقمان على حالها.

لقد كان مشروع القانون التعديلي فرصة سانحة لمراجعة الخلفيات الفكرية للسياسات العمومية، والإقرار والاعتراف بأهمية دور الدولة ورد الاعتبار للقطاع العمومي وإعادة النظر في الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والوصفات الجاهزة للمؤسسات المالية الدولية المانحة، التي تعتبر الإفراق العمومي تكلفه وعبء ثقيل على الميزانية العمومية، خاصة بعد مواجحة الجائحة، وما أثبتته من أهمية استراتيجية للقطاعات الاجتماعية ذات الأولوية وعلى رأسها الصحة والتعليم.

فقد كنا ننتظر أن يبنى هذا المشروع على بعض المرتكزات ك:

- إطلاق خطة جديدة إرادية ومحكمة لإعاش الاقتصاد الوطني، وتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- الحفاظ على الدخل ودعم القدرة الشرائية، والحد من الهشاشة اجتماعيا ومجاليا، والحفاظ على مناصب الشغل خدمة للاستقرار الاجتماعي.

فقد نتج عن توقف الأنشطة الاقتصادية تداعيات كبيرة ومركبة الأبعاد، فضررت العديد من القطاعات وانخفض الطلب الداخلي وتقلصت تحويلات مغاربة العالم (الذين بالمناسبة تنامي لديهم الشعور بتخلي الدولة عنهم)، وتراجعت ميزانية الدولة ب 40 مليار مراكمة معجز ب 81 مليار، اضطرت معه الحكومة إلى الاقتراض الخارجي.

أما على المستوى الاجتماعي، فالتداعيات كارثية بعد أن توقفت 60% من المقاولات المنخرطة لدى الضمان الاجتماعي، وتوقف 925 ألف عامل مؤقتا عن العمل ثلثهم سيظلهم التسريح الجماعي، بالإضافة إلى حوالي 300 ألف من الوافدين الجدد من طالبي الشغل؛ منذرة بأرقام قياسية وشيكة لنسبة البطالة.

يستوجب التدخل العاجل لمواكبة شركات وتعاونيات وحرفيي الصناعة التقليدية.

السيد الرئيس،

إن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، يسجل عزمه على مواصلة التفاعل الإيجابي من أجل تغيير المناهج المعتمدة في التدبير الميزانياتي المبنية على النظرة الدوغمائية المقيدة بمراعاة التوازنات المالية لأن السياق قد تغير، من خلال تبني مقاربة جديدة تروم دعم المقاول الوطنية، مع عدم التراجع عن معدل الاستثمارات العمومية المعهودة، رغم الانخفاض الحاد الذي سيطر على مجموع المداخل الجبائية والجمركية، وهو ما يستدعي اللجوء إلى الاقتراض المنتج للثروة وفرص الشغل وتشجيع الطلب الداخلي أو الاستهلاك، من خلال الاستثمار بشكل أفضل، دون المساس بالسيادة المالية للبلاد.

السيد الرئيس،

إذا كانت بلادنا قد نجحت في معركة إصلاح التوازنات الماكرواقتصادية، ونجح في معركة الصمود الاقتصادي بفضل حكمة الدولة والتدابير الناجعة التي قامت بها، فإن الرهان الأكبر الآن هو المرحلة المقبلة، أي مرحلة الإقلاع والتي يجب أن يتجدد لها جميع الفاعلين والشركاء والمتدخلين، والعمل على إيجاد الحلول والتدابير الكفيلة بمواجهة المشاكل المنتظرة.

لذا، فإننا نرى بأن هذا القانون المالي التعديلي قد حضر لهذه المرحلة بشكل جيد بفضل تضافر الجهود بين الحكومة والبرلمان وجميع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

وعليه، فسيكون التصويت عليه بالإيجاب من طرف فريقنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

جيتي مع الوقت.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة أمال العمري:

شكرا السيد الرئيس.

إن الأوضاع الاستثنائية التي عرفتها بلادنا بسبب جائحة "كوفيد-19"، فرضت على الحكومة بتوجيهات ملكية اتخاذ مجموعة من الإجراءات النوعية للتحكم في الحالة الوبائية، والحد من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن حالة الطوارئ الصحية، اتخذت فيها الحكومة شعار: الإنسان أولا والصحة قبل الاقتصاد.

إجراءات حظيت بإجماع وطني في مرحلتها الأولى (وقد كانت لنا فرصة للتنبؤ بها)، قبل أن يطفو إلى السطح التخطيط الحكومي، في مرحلة

المستشارة السيدة أمال العمري:

.. بالحفاظ على مناصب الشغل واحترام حقوق العمل بدل شرعنة التسريحات العالية، وتسريحات لأسباب نقابية كما هو الحال في العديد من القطاعات حتى التي كنا نعتقد أنها في منأى عن ذلك كقطاع السمي البصري، ما وقع بـ "ميدي 1 تيفي" من تسريح لأيقونة هذه القناة وأعضاء المكتب النقابي وكذلك التسريحات التي تطل المناولة بالمطار وكذلك بالموانئ.

لأجل كل ذلك، لن يساند فريق الاتحاد المغربي للشغل هذا المشروع القانون التعديلي المالي هذا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا.

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد وزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل في المناقشة العامة لمشروع قانون المالية المعدل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، هذا المشروع الذي يشكل تمرينا ديمقراطيا غير مسبوق، فلأول مرة تفعل الحكومة مقتضيات الدستورية ومقتضيات القانون التنظيمي للمالية المتعلقة بقوانين المالية المعدلة، ولا سيما المواد 2 و 4 و 51 و 57 من القانون التنظيمي رقم 130.13 المتعلق بقانون المالية.

ونحن نعب عن تمييزنا لهذا التمرين الديمقراطي الذي يكرس مبادئ الدولة المؤسسات والمؤسسات ونتم مبدأ التوازن بين السلطة ويعزز العلاقات بين المؤسسات ولا سيما السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، فإننا أيضا نسجل الظرفية الاستثنائية التي أحاطت بإعداد هذا المشروع بل وفرضت مراجعة قانون المالية لسنة 2020 بمشروع قانون مالية معدل.

وهنا أذكر بما ورد في مداخلة الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي خلال مناقشة مشروع المالية 2020 خلال الدورة السابقة، حيث أكدنا في حينه أن العالم مقبل على حالة انكماش اقتصادية مما ينذر بأزمة عالمية، وتساءلنا معكم السيد وزير المالية على مدى جاهزية الحكومة واستعدادها لاستيعاب الصدمات الاقتصادية والمالية.

ولم نكن نتوقع حين ذلك هذا الظرف الاستثنائي الجديد وهو وباء "كوفيد-19"، لم نكن نتوقع حالة الحجر الصحي ولا حالة الطوارئ والانغلاق الجزئي وحتى الكلي للعديد من الأنشطة البشرية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم ولا على حتى مستوى بلادنا كذلك.

وما قد يترتب عن هذا الوضع من تنامي حدة الفقر، وتعميق الفوارق الاجتماعية بعدما أصبح حوالي 10 ملايين مواطن ومواطنة مهددين بالعيش تحت عتبة الفقر.

بالمقابل، جاء مشروع القانون المالي التعديلي ببعض الإجراءات المؤقتة في الزمان، والمحدودة في الأفق على مستوى الآثار الاقتصادية والاجتماعية، ففي الوقت الذي يتم الرهان على تشجيع المنتج الداخلي، اقتصر مشروع القانون على رفع التعرفة الجمركية على الواردات من 30 إلى 40%، رغم محدودية فعالية هذا الإجراء اقتصاديا لأن أغلبية الدول التي نستورد سلعا تربطنا معها اتفاقيات التبادل الحر، إضافة إلى آثاره الوخيمة اجتماعيا بتعميق تدهور القدرة الشرائية، لأن المستهلك هو من يتحمل ارتفاع الأسعار في نهاية المطاف.

في نفس الاتجاه، نسجل الآثار السلبية وغير المدروسة لبعض الإجراءات التي تبدو مهمة والتي من شأن سوق تطبيقها أن يزيد الأزمة الاجتماعية استفحالا:

فإجراء دعم المقاولات المشروط بالحفاظ على 80% من مناصب الشغل في صفوف الأجراء المسجلين بالضمان الاجتماعي، قد تعتبره بعض المقاولات ترخيصا (un blanc-seing)، ترخيصا مسبقا للتخلص من 20% من الأجراء، دونما إثبات تضررها، وسيكون أغلب ضحاياها طبعاً من اليد العاملة النسائية والأجراء البسطاء، والعاملين بالمناولة والعمل المؤقت.

كل ذلك في غياب شبكات الحماية الاجتماعية، علماً أنه باستثناء المبالغ المخصصة للدفع الحالية من صندوق الجائحة، فلا إشارة إلى تمديد هذا الدعم للأشهر المقبلة التي تتزامن مع اقتراب عيد الأضحى والدخول المدرسي، في حين كان الأجر استمرار الدعم إلى حين استعادة الاقتصاد الوطني لعافيته كما طالب بذلك الاتحاد المغربي للشغل.

وعلاقة بالاستثمار العمومي، الذي يشكل قاطرة للاقتصاد، فتخفيض غلافه إلى 182 مليار سيؤثر لا محالة على جودة الخدمات العمومية، ويحد من دور الدولة في تحريك الاقتصاد.

من جهة أخرى لم يأخذ مشروع القانون بعين الاعتبار حاجيات القطاعات الاجتماعية الحيوية والإستراتيجية، رغم ما أبانت عنه الجائحة من أولويتها وأهميتها، في وقت كنا ننتظر الرفع من مناصب الشغل لسد الخصاص المهول، في الموارد البشرية بالوظيفة العمومية، خاصة في قطاعي الصحة والتعليم، قطاع الصحة الذي بات يفرض الاعتراف بخصوصيته، وكذلك التعليم والبحث العلمي.

لقد كان حريا بالحكومة أن تعتبر وتستخلص الدروس من أزمة كوفيد..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، راه زدنا لك في الأول شي.

نعتبر في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أن مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020، جاء مخيب للآمال ومكذبا للعديد من الشعارات المرفوعة خلال هاته الجائحة، ولم يأتي بأي إجراء لفائدة المتضررين منها، لا الأجراء ولا المهنيين ولا الحرفيين ولا التجار ولا مقدمي الخدمات ولا الفلاحة ولا للشباب ولا للعاطلين، ولم يأتي بأي إجراء لدعم القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات للرفع من الاستهلاك الداخلي.

لم نخرج بعد من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بسبب الجائحة، حتى عادت الحكومة لعادتها القديمة، لم تستخلصوا الدروس ولا العبر من هاته الجائحة، لربما نحن في حاجة إلى فيروس خاص يضرب العقل الحكومي ليعيده إلى رشده وصوابه.

أين هي أولوية القطاعات الاجتماعية خاصة في التعليم والصحة؟ لم ترفعوا ولو بدرهم واحد ميزانية الصحة، كما خفضتم من ميزانية التعليم بأكثر من 4 دالمليار بالدرهم.

أين هو شعار تشجيع الصناعة الوطنية والمنتوج المحلي؟ أم هو شعار للاستهلاك ليس إلا؟

الحكومة لا تريد إعادة تشغيل مصفاة "السامير"، جوهر الصناعة الوطنية ورمز للسيادة الوطنية، بل الحكومة استصدرت حكما قضائيا لكراء صهاريج وخزانات "السامير" لتخزين المحرقات ولم تخزن شيئا، وبذلك تكون قد ضيعت على خزينة الدولة حوالي 4 حتى ل5 دالمليار ديال الدرهم.

أما تشجيع المنتوج المحلي، فإن الإجراء الوارد في مشروع قانون المالية المعدل، يهيم حوالي 54 مليار درهم من الواردات فقط، من أصل 500 مليار درهم، أي بحوالي 10% فقط، وتبقى 90% من الواردات والتي تدخل ضمن اتفاقية التبادل الحر على حالها، الشيء الذي يضر بالمنتوج المحلي ويفاقم من عجز الميزان التجاري.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الحكومة كهادتها لا تتعب نفسها في الاجتهاد والتفكير، وتفضل أن تسلك الطريق الأسهل وهكذا كان، موارد الخزينة المنخفضت بحوالي 40 مليار درهم، لجأتم إلى الاقتراض لتعمقوا تفاقم المديونية، لتصل نفقات خدمة الدين العمومي فقط 93 مليار و500 مليون و337 ألف درهم، وكان أمامكم السيد الوزير، اختيارات أخرى: الإصلاح الجبائي مثلا، خاصة وأنكم إلتزمت أمام البرلمان بتنزيل مخرجات المناظرة الأخيرة للجبايات على طريق قانون الإطار في شهر يوليو 2019، في إطار قانون يكرس العدالة الجبائية وللدولة الاجتماعية، حتى يساهم الجميع على قدر المساواة في أداء الضريبة ونضع حدا للمتلمصين والمتهربين والغشاشين في الضريبة، وكذا الحد من الامتيازات ومحاربة اقتصاد الربح ومحاربة الفساد والمفسدين، كيفما كانت مركزهم السياسي أو الاقتصادي.

وفي هذه المداخلة وخلال هذه الجلسة اخترنا نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي على أن لا يكون خطابنا مفرطا في التفاؤل حتى لا نغالط الرأي العام الوطني بخطاب بعيد عن الواقعية، فنحن الآن لا ندبر الرخاء بل ندبر أزمة، أزمة وباء وتداعيات والآثار السلبية والاجتماعية والاقتصادية والمالية والسياسية أيضا.

كما أننا لن نغالط الرأي العام الوطني بخطاب مفرط في التشاؤم عديم وظلمي كذلك يزرع الشك ويكرس اليأس، فنحن مؤمنون بأن المغرب بفضل السياسة الحكيمة والقيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، قد تجاوزنا الأسوأ، ونعتبر من بين النماذج الدولية القليلة التي استطاعت التحكم في الوباء والحد من انتشاره ونحن معززون بهذه المقاربة الملكية السامية الاستباقية والتي خلقت جوا وطنيا تضامنيا وتلاحميا بين كل مكونات الدولة المغربية، حيث برهننا للعالم أننا دولة المؤسسات، دولة التآزر خلال الأزمات وأنها أيضا منضبطون لمصلحة المواطنين المغاربة.

وبهذه المناسبة، لا بد من الإشادة بكل القطاعات الحكومية التي واجهت الوباء بكل مسؤولية وبتضحيات جسيمة أولها قطاع الداخلية والإدارة التربوية والأمن والدرك والجيش والقوات المساعدة والوقاية المدنية، قطاع الصحة كذلك بأطبائه وأطره وممرضيه وإداريه، قطاع الاقتصاد والمالية والتجارة والصناعة والفلاحة كذلك، وكل أعضاء لجنة اليقظة الاقتصادية قطاع التعليم والتربية الوطنية بكل مكوناته الجامعي والمدرسي والتكوين المهني كذلك، كذلك نشكر جميع المغاربة بمختلف شرائحهم وكل من موقعه قدم تضحيات وتنازلات كان لها الأثر البالغ في الحد من انتشار الوباء.

حضرات السيدات والسادة،

لم نخرج بعد من الجهاد الأصغر لأن الوباء فرض علينا التعايش ودخلنا الجهاد الأكبر لمواجهة الكساد والركود والانكماش الاقتصادي، ونظرا للوقت لا يسمح جدا وجد ضيق أدعو الجميع إلى التحلي بقيم المواطنة والتضامن للوصول إلى شاطئ النجاة.

وفي إطار انضباطنا للأغلبية وتكريسا لمبادئ التضامن الوطني نتعامل بإيجابية مع مبادرة الحكومة لتعديل قانون المالية 2020. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا على احترام الوقت.

الكلمة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد المبارك الصادي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمت،

أربع شهور تقومون بأشغال مضيئة وجادة، ذات طابع استباقي، كان من الضروري أن يكون هذا القانون على الأقل واحد الخطوة الأولى نحو أفق سنة 2021، فلم نجد أن الروح السياسية التي كنا نتمناها، لأنه سنخرج من الجائحة بوضع جديد يؤهلنا لردوم الأقباء في المرحلة القادمة.

فصريحكم أمام مجلس النواب عبرتم عن مشاعركم ربما الشخصية أكثر منها حكومية، ونحن نتقاسمها فيما يتعلق باستخلاص العبر لتجاوز الآثار السلبية ليس فقط لأزمة الجائحة، ولكن لمشكلات بنوية عميقة للاقتصاد الوطني، هذا كلامكم، نحن نتقاسمها معكم بدون تحفظ.

ولكن اسمحو لنا كذلك، أن نعلم معكم فيما تسطرونه وما تقولونه باسم الحكومة، وما تدونونه وتحيلونه عن البرلمان، الذي لا يسمح لهذا التصور، فلذلك نرى بأنه يتعين تقييم المسار الذي على المغرب السير فيه في علاقاته الدولية، وعليه أن يأخذ العبرة من الجائحة لإعادة خلط الأوراق.

نحن مطالبون باش نخطو الأوراق منبقاش نسناسو معزولين، وفي الأجواء تششتت فيها وتبخر فيها العديد من الشركات والتحالفات كذلك، وعلينا أن نقرر كيف نتعامل مع المستقبل، هاذ القانون المالي أو هاذ المشروع ما فيش ما يفيد ما يفيد أن هناك خطة ملموسة نحو المستقبل.

إن تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وعلاقة الإنتاج داخل الاقتصاد المغربي في ظل الجائحة، كذلك بل بالعكس أنه يعني هناك السخاء اللي ضاع من النظام الربعي القائم، في الوقت الذي كان يجب أن نخطو خطوة لفتح الطريق أمامه ليتطور إيجابيا نحو المستقبل، القانون المالي ما جوبش مع الأسف، وأن تحطى هذه الأزمة من طرف بلادنا رهين بقدرتها على رفع رهانات داخلية وخارجية كبرى، ومن ضمنها القدرة الذاتية على مواجهة الأزمة، من خلال فعالية وحسن تقدير وتوجيه للجهد العمومي نحو محاصرة الوباء والنهوض بجهازية المنظومة الصحية للتجاوز مع مختلف الأزمات مستقبلا، هذا فتم بشكل كبير مع الحكومة في هاذ الاتجاه ولكن يبقى غير كافيا.

كما أن التفاعل مع تعقد الأزمة رهين بالقدرة على مواجهة الصدمات الخارجية، جراء تراجع الصدمات وانكماش والتحويلات الجالية المقيمة بالخارج، وانهيار القطاع السياحي وغير ذلك.

هناك كذلك القانون المالي ما اعطاش بواحد الشكل كافي ما يمكن أن يساهم في إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه، بجانب قدرة القطاع الإنتاج والتشغيل وطنيا على التأقلم السريع مع الوضع الجديد، ما حصل في طنجة وفي أسفي، يخيفنا ويهددنا من جديد، لأنه هاد التأقلم ما كاينش، لأن هناك غياب للتأطير والزام أصحاب المعامل بالتأقلم الجدي بالوضع الراهن.

كما أن فتح آفاق.. فبدون عمق سياسي وهذا هو الخلاف بيننا وبينكم، وبدون سياسة تضامنية وحماية وبدون تطلعا للمستقبل برؤى سياسية واضحة، فلا يمكن استعادة المواطن لجعل الاقتصاد أقل تدمرا بما كان عليه.

وكان أمامكم اختيار ثالث، اللجوء للسياسة التقديية كما فعلت العديد من الدول الرأسالية المتوحشة.

وبخصوص الحوار الاجتماعي، أثبتت الحكومة افتقارها للشجاعة الأدبية والقدرة على اتخاذ القرار وفرض تنفيذ الالتزامات وتطبيق قانون الشغل، ولأول مرة نسمع أن الحكومة تعطي للإذن للمشغلين لطردهم 20% من الأجراء الرسميين، حتى الدول الليبرالية المتوحشة ضخت ملايين الدولارات من أجل الحفاظ على فرص الشغل وخلق مناصب شغل جديدة لتضمن بذلك السلم الاجتماعي لأوطانها.

إن الحكومة مع الأسف، فوتت مرة أخرى الفرصة المتاحة أمامها للقطع مع الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السابقة، وتعيد الاعتبار للطاقت والقدرات الوطنية في شتى المجالات الاقتصادية والعلمية والإبداعية وتبني روح الابتكار والتضامن والتآزر بين المغاربة، لتكون بذلك معيقا في وجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوخاة.

ولا يسعنا في الكونغرس الديمقراطية للشغل، إلا أن نعبر لكم عن تدمرنا واستيائنا من مشروع قانون المالية المعدل، وأمام القرار الاجتماعي اللي اتخذته الحكومة من طرده الأجراء وتجميد الترقيات والتوظيف وإبقاء المزيد من الهشاشة في عالم الشغل عبر التشجيع على التشغيل....

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا، غادي تقطع عليك. شكرا.

إيه، كاملين عندهم زايد، أنا مسجل كلشي.

الأخير هو الكلمة لأحد السادة عبد اللطيف أعمو، السي عدي، السي رشيد المنباري، في حدود أربع دقائق، أعتقد بأنكم تخلتتم لسي أعمو، أربع دقائق، صحيح؟

تفضل السي أعمو في حدود أربع دقائق، نيابة عن الجميع. شكرا.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة المستشارين،

صباحكم سعيد،

السيد الوزير، بدون شك أن مشروع القانون المالي يحمل بين طياته العديد من الإيجابيات، بل قرأنا جزء من الملاحظات والاقترحات التي ضمنها المذكرة التي رفعها حزبنا، حزب التقدم والاشتراكية إلى الحكومة.

ولكن بما أنكم أخذتم الوقت الكافي لإعداد هذا المشروع، وبما أن مدة

بلورة الحلول الكفيلة بتجاوز الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عنها، واستعادة المسار الطبيعي لدينامية النمو.

وقد حرصنا على أن نسير على نفس النهج التشاركي من خلال إعداد مشروع قانون المالية المعدل، وتقديمه لمجلسكم الموقر، وذلك حتى نفتح النقاش معكم، حول الاستراتيجية التي انتهجناها لمواجهة الأزمة، والتدابير التي نعتزم اتخاذها لمواجهة المقاول الوطنية لاستئناف نشاطها، وتذليل ما تواجهه من صعوبات بهدف الحفاظ على مناصب الشغل.

ونحن لم نهدر الزمن أو نخطئ التقدير، فالتدابير التي تم اتخاذها في المرحلة الأولى لمواجهة الأزمة، كانت تمتد إلى غاية نهاية يونيو، وها نحن اليوم نلج المرحلة الثانية، وقد اقتربنا بفضل تعبئكم وانخراطكم، من التصويت النهائي على مشروع قانون المالية المعدل وما يتضمنه من تدابير لمواجهة المقاول ودعم الاستثمار وتحسين مناصب الشغل خلال الستة أشهر القادمة.

وأنا أشاطركم الرأي، فلا عيب في تعديل قانون المالية مرة ومرتين وثلاث مرات، إذا اجتمعت الشروط والظروف المواتية لذلك، فنحن مع أن يكون اللجوء إلى قوانين المالية المعدلة ممارسة اعتيادية.

ونحن لم نأت بهذا المشروع مرغمين أو لإرضاء أحد ما، فكما تعلمون فالقانون التنظيمي لقانون المالية يتيح مجموعة من الآليات التنظيمية المرخص بها في الحالات الطارئة والاستعجالية، ولكن نحن فضلنا إعداد هذا المشروع وتقديمه لمجلسكم الموقر وفق ما تمليه قناعتنا وحرصنا على تنزيل مقتضيات الدستور والقانون التنظيمي لقانون المالية، وإيماننا بأننا نتقاسم مسؤولية تدير هذه المرحلة.

وأود بهذه المناسبة، أن أوجه تحية تقدير وتنويه لكل الجنود الذي تواجدوا ولا يزالون في الخطوط الأمامية لمواجهة هذا الوباء، ولا سيما الأطر الصحية المدنية والعسكرية، والقوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، والإدارة الترابية، على تجندهم الدائم، تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك حفظه الله، للدفاع عن حوزة الوطن وصيانة أمنه واستقراره.

كما أود الترحم وتقديم التعازي الصادقة لكل الذين فقدناهم بسبب هذا الوباء، مع متمنياتنا بالشفاء العاجل لكل المرضى الذين لا زالوا يتلقون العلاج.

السيدات والسادة،

لا يمكننا إلا أن نهنيئ أنفسنا جميعا على الأجواء الإيجابية والجادة، والتعبئة الكبيرة التي تمر فيها عملية المناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية المعدل.

ولابد أن أشيد بالنقاش المتميز، والتدبير الزمني المحكم لأشغال "لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية"، وأتوجه بهذه المناسبة بالشكر للسيد رئيس اللجنة والسيدات والسادة المستشارين والأطر الإدارية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا سي أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

باقي لي فقرة السيد الرئيس، إلى السمتو.

السيد رئيس الجلسة:

يالاه زيد، يالاه.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

إن هاته الوثيقة المالية التي هي بين أيدينا تشكو من كل هذه العوامل، لأنها وثيقة تقنية خالية من حمولة سياسية ومن محتوى نوع محفز على استشراف المستقبل بطمأنينة وضمان. نتغنى بالنسبة للمالية أو قانون المالية المقبل 2021، أن يأخذ العبرة ويكون أحسن وأقوى مما هو عليه الآن. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

والآن الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية للرد على تدخلات السيدات والسادة ممثلي الفرق والمجموعة بالجلس، وكذلك الرد على مداخلة الاستاذ عبد اللطيف أعمو. السيد الوزير تفضل.

جواب السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير البوالة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أقف مجددا أمام مجلسكم الموقر، جوابا على تدخلات السيدات والسادة رؤساء وممثلي الفرق والمجموعة البرلمانية، بمناسبة المناقشة العامة للجزء الأول من مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020.

وأود بهذه المناسبة، أن أتوجه بالشكر والامتنان لكافة مكونات هذا المجلس المحترم على حسهم الوطني العالي، وعلى ما أبانوا عنه من تعبئة وانخراط فاعل في الجهود الجماعية الذي جسده التلاحم الكبير لكل مكونات الشعب المغربي في مواجهة هذه الأزمة، تحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك حفظه الله.

وقد حرصنا منذ البداية، على التواصل المستمر مع مؤسساتكم المحترمة، إيماننا منا بالمسؤولية المشتركة في تدير هذه الأزمة.

كما حرصنا على الانفتاح على مقترحات كافة الأحزاب والمركبات النقابية والمنظمات المهنية، من منطلق قناعتنا بأن تدير هذا النوع من الأزمات يقتضي الاهتمام بكل الآراء، واستلهام الذكاء الجماعي، من أجل

السيدات والسادة،

إذا كان إعداد مشروع قانون المالية المعدل قد فرضته ضرورة تكيف الفرضيات والتوقعات مع تأثيرات الأزمة على السياقين الوطني والدولي، فقد فرضته كذلك، وهذا هو الأهم ضرورة توفير الهوامش المتاحة على مستوى النفقات، من أجل تعبئة الاستثمارات اللازمة لدعم المقاولات وتحسين وخلق فرص الشغل، هذا في الوقت الذي تراجعت فيه مداخيل الدولة بـ 40 مليار درهم.

ولما نتحدث عن توفير الهوامش على مستوى النفقات، فليس من المعقول اختزالها في كلمة "تقليص"، وكأنا اخترنا الحلول السهلة وقمنا بعملية حسابية بناقص وزائد وحينئذ بهذا المشروع، فهذا الأمر غير صحيح. لقد استغرقت هذه العملية مجهودا كبيرا، من خلال عقد عدة اجتماعات يومية تمتد لساعات طوال، في عز فترة الحجر الصحي، بين مسؤولي وزارة الاقتصاد والمالية ومسؤولي مختلف القطاعات الوزارية، ووقد تم جرد مختلف النفقات والمشاريع، وتم على ضوء الدراسة الدقيقة والمتأنية لوضعية تقدم إنجازها، تقليص النفقات المرتبطة بخطط عيش الإدارة، ومراجعة الجدولة الزمنية لإنجاز بعض المشاريع بالنظر لتباطؤ وتيرة تنفيذها نتيجة للحجر الصحي، وكذلك تأجيل مسطرة إطلاق البعض الآخر نتيجة لعدم توفر الشروط الضرورية لذلك. هذا، مع إعطاء الأولوية للمشاريع موضوع اتفاقيات موقعة أمام جلالة الملك حفظه الله أو موضوع اتفاقيات تمويل من طرف الشركاء الدوليين.

وقد توجت هذه الاجتماعات بتوقيع قرارات مشتركة مع مختلف القطاعات، وهذا يدفني إلى التساؤل: عن أي تقليص للاعتمادات نتحدث؟ وعن أية نظرة محاسبية نتحدث؟

ولابد أن أؤكد على مسألة هامة، وهي أن الإدارة أعطت فعلا المثل في التدبير العقلاني للنفقات خلال هذه الفترة من خلال تقليص النفقات بـ 2 مليار درهم من نفقات الاستقبال والندوة وتنظيم الندوات والتنقل، في إطار مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020، تُضاف إلى ما يفوق من 1 مليار درهم تم تقليصها في إطار قانون المالية لسنة 2020، أي أن الإدارة قلصت من نفقات تسييرها العادي بما يزيد عن 3 ملايين درهم.

كما تم حث جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية على إعطاء الأفضلية في صفقاتها للمنتوج المحلي.

ومن جهة أخرى، لا بد أن نؤكد مرة ثانية، لم يكن هناك أي تقليص لميزانية القطاعات الاجتماعية، بل إن مشروع قانون المالية المعدل، يعطي كامل الأولوية لتزليل كل الالتزامات - أقول كل الالتزامات - في المجال الاجتماعي، على مستوى الصحة والتعليم وتقليص الفوارق الاجتماعية والمحالية وتتمية العالم القروي ومحاربة آثار الجفاف.

كما لم يتم إلغاء أي منصب مالي، ويمكن استعمال المناصب المالية المفتوحة بموجب قانون المالية لسنة 2020 إلى غاية يونيو 2021.

وأود أن أؤكد لكم أنني كنت سعيدا بالتواصل معكم، وحريصا في نفس الوقت على مدم بكل المعطيات والمعلومات والإجابات التي ستساعدكم على الدراسة الدقيقة لسياق إعداد هذا المشروع وفرضياته وتدبيره والتوازن المالي الذي بني عليه.

كما أنني حرصت في نفس الوقت على التفاعل بكل موضوعية مع التعديلات المقدمة والتي توجت بتوافق كل أعضاء لجنة المالية على تعديل هام لتمكين المواطنين ذوي الدخل المحدود من الولوج للسكن الاجتماعي والسكن منخفض التكلفة في هذه الظرفية الصعبة.

وأشكركم من هذا المنبر على غنى كل المقترحات المقدمة والتي مما لا شك فيه تطلبت منكم مجهودات مضاعفة في هذا الحيز الزمني الوجيز، وأنا على يقين بأننا نتقاسم معا هاجس تجاوز الصعوبات المرتبطة بالأزمة وأثرها على المواطن وعلى المقاول، ونتقاسم كذلك مسؤولية الحفاظ على التوازنات المالية كما ينص على ذلك الفصل 77 من الدستور.

السيدات والسادة،

أعتقد أنه لا ينبغي أن نغزل هذا المشروع المعروض على أنظاركم، عن سياقه، وأن نستحضر في نفس الوقت المدى الزمني لتزليل تدبيره. فالانخراط في مسار التعافي من الأزمة يمر عبر مراحل، والتدابير التي ينبغي اتخاذها للانخراط في هذا المسار، تتوزع زمنيا بين المدى القريب والمتوسط والبعيد.

فبلادنا خرجت للتو من فترة طويلة للحجر الصحي، أثبتت نجاعتها في تحصين بلادنا ضد المخاطر الفتاكة لهذا الفيروس، وتمكنت بلادنا بفضل تبصر وحكمة جلالة الملك من اتخاذ قرارات غير مسبوقه وفي وقت قياسي، مكنت من تقوية صمود المواطن المغربي والمقاولة الوطنية.

والمقاولة اليوم، بعد أن تقرر التخفيف التدريجي للحجر، لازالت تتلمس الطريق لاستعادة نشاطها. ونحن واعون بأن هناك مجموعة من القطاعات - أقول مجموعة من القطاعات - ستواصل مواجهة صعوبات خلال هذه الفترة، لذلك فتحنا قنوات الحوار مع كافة القطاعات ومختلف الفاعلين، وعملنا على تقييم حاجيات كل قطاع من أجل اتخاذ ما يلزم من تدابير وفق الإستراتيجية المتدرجة التي وضعناها.

وقد قمنا بإعداد مشروع قانون المالية المعدل تجاوبا مع ما يفرضه هذه المرحلة، التي تمتد إلى نهاية السنة، من تدابير. وقمنا بتعبئة حوالي 15 مليار درهم لدعم المقاولات والتشغيل، و5 ملايين درهم لتسهيل وولوج المقاولات بكل أصنافها، بما في ذلك المؤسسات والمقاولات العمومية، للتمويل بأقل تكلفة وضمان شبه كلي للدولة.

وسيكون التوقيع على عقد البرنامج مع قطاع السياحة أولى الخطوات في مجال تفعيل هذه التدابير.

لذا أتساءل: عن أي هدر للزمن نتحدث؟ وعن أي ارتباك أو تخبط نتحدث؟

الهوامش عبر تسريع تنزيل مجموعة من الإصلاحات الهيكلية، وتحقيق مستوى مستدام للغاية على مستوى عجز الميزانية لا يكاد يتجاوز 3.5% من الناتج الداخلي الخام، مع حصر مديونية الخزينة في نسبة مستقرة للغاية، حيث سجل هذا المؤشر انخفاضا في 2019 لأول مرة منذ عشرة أعوام ليستقر في 64.9%.

وقد كان لهذه التراكبات دور كبير في تقوية صمود الاقتصاد الوطني في مواجهة هذه الأزمة، وتوطيد ثقة مختلف الشركاء في استدامة أسسنا الماكرواقتصادية.

وما دمنا نتحدث عن المديونية التي بدأت في التقلص قبل أزمة كورونا، فارتفاعها يعتبر نتيجة طبيعية لتزايد عجز الخزينة من 3.5% إلى 7.5%، وانكماش معدل النمو بـ 5%، وذلك راجع مباشرة لهذه الأزمة وليس لسبب آخر، وقد نتج عن تفاقم العجز تضاعف للحاجيات التمويلية للخزينة من 42 مليار درهم إلى 82 مليار درهم.

وكنتيجة مباشرة لتزامن هذين العاملين، أي انكماش معدل النمو وتفاقم عجز الميزانية، من المرتقب أن يقفز مؤشر دين الخزينة بالنسبة للناتج الداخلي الخام إلى مستوى يقارب 75% بتم سنة 2020.

وما أود التأكيد عليه هو أنه بالرغم من هذا الارتفاع، فلا زالت بلادنا تتمتع بثقة شركائنا الاقتصاديين والماليين، وقد تمكنا إلى حدود اليوم من تعبئة حوالي 5 ملايين دولار.

كما أن آثار هذا الارتفاع ستبقى محدودة على خدمة الدين، حيث ستخفض تحملات أصل الدين ذو المدى المتوسط والطويل بحوالي 3.3 مليار درهم مقارنة بتوقعات قانون المالية ل 2020، وذلك بفضل سياسة التدبير النشط للدين الداخلي. هذا، فيما ستعرف تحملات الدين من فوائد وعمولات ارتفاعا طفيفا لن يتجاوز 316 مليون درهم.

السيدات والسادة،

فيما يخص الجهوية، أود التأكيد على أن الحكومة ملتزمة بالتنزيل السليم والسريع لمقتضيات القوانين التنظيمية، وحريصة على تقديم المواكبة اللازمة للجهات من أجل ممارسة اختصاصاتها ولعب الأدوار المنوطة بها على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة.

وقد تجسد ذلك خلال السنوات الأخيرة، خاصة من خلال تعزيز الموارد المالية المرصودة للجهات، وتقوية قدراتها لإنجاز وتدبير المشاريع، ومواكبتها من أجل تدقيق وتفعيل اختصاصاتها الذاتية.

وخلال هذه السنة، وبالرغم من الظرفية الصعبة التي تمر منها بلادنا وتأثيرها الكبير على موارد الميزانية العامة للدولة، فقد حافظنا في إطار مشروع قانون المالية المعدل على نفس نسب الضرائب المرصود لفائدة الجهات، وحافظنا كذلك على نفس مبلغ مساهمة الميزانية العامة المقدمة للجهات.

وهنا لا بد من التأكيد على أن الانخفاض المتوقع لموارد الجهات، هو

ولا بد أن أؤكد هنا أن قطاع التعليم استفاد خلال الأربع سنوات الأخيرة من 85.000 منصب، وهذا مجهود كبير جدا. كما استفاد قطاع الصحة خلال نفس الفترة من أزيد من 16.000 منصب مالي، بما في ذلك المناصب المفتوحة على مستوى المراكز الاستشفائية الجامعية.

وبالتالي، فلا مجال للجدال بخصوص الأولوية الاجتماعية لمشروع قانون المالية المعدل.

ولا بد أن أقدم هنا بعض الأرقام الإضافية والتي تؤكد هذا التوجه.

فمشروع قانون المالية المعدل باعتباره امتدادا لقانون المالية السنوي، يخصص 11 مليار درهم لتنزيل التزامات الحوار الاجتماعي، و 12 مليار درهم برسم برامج (RAME¹) و"تيسير" و"مليون محفظة" و"المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" ودعم الأرامل والأشخاص في وضعية إعاقة ومنح الطلبة، هذا، فضلا عن تخصيص حوالي 12 مليار درهم برسم نفقات المقاصة.

ويضاف إلى كل ذلك، مبالغ الدعم الذي تم تخصيصه، من صندوق تدبير الجائحة الذي أحدث بتعليمات ملكية سامية، لفائدة حوالي 70% من الأسر المغربية العاملة في القطاعين المهيكول وغير المهيكول والتي تقدر بحوالي 23 مليار درهم (سمعت ما كاينش درهم لمساعدة الأسر).

كل ذلك يعني أنه تم تخصيص ما مجموعه 48 مليار درهم أي حوالي 4.5% من الناتج الداخلي الخام، لدعم الفئات الهشة والطبقات المتوسطة، وهذا يعد من أعلى نسب الاعتمادات المخصصة لهذه الفئات على مستوى العالم في ظل هذه الجائحة. فغن أي ضرب للقدرة الشرائية للمواطنين نتحدث؟

السيدات والسادة،

لقد استندنا في إعداد مشروع قانون المالية المعدل إلى فرضيات موضوعية مبنية على دراسة دقيقة لتطورات السياقين الوطني والدولي.

وكما تعلمون، فالفرضيات تبقى مجرد فرضيات تعتمد على سياق معين ومعطيات معينة قابلة للتغير في ظل الظرفية غير المستقرة التي يعرفها العالم، وكل دول العالم وضعت فرضيات للنمو والعجز على مستوى قوانينها المعدلة، وهي مَعْرَضَةٌ للتغير في أي وقت إذا تغيرت المعطيات التي بُنيت عليها. ونسبة النمو التي توقعها في ناقص 5% (-5%) منسجمة مع معدل النمو العالمي الذي يتوقعه صندوق النقد الدولي.

وتعكس هذه النسبة بالأساس تأثيرات هذه الأزمة وكذلك تأثير ضعف التساقطات وعدم انتظامها على الموسم الفلاحي. وبالتالي فقد قدمنا لكم كل المعطيات بكل تجرد وواقعية، ولا نُخفي شيئا من خلال هذه الأرقام.

فقد حلت هذه الأزمة المرتبطة بجائحة كورونا، في وقت كان يسير فيه الاقتصاد الوطني نحو توطيد أسسه الماكرواقتصادية وإعادة توسيع

¹ Régime d'Assistance Médicale

رفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسةمداخلة المستشار السيد عبد اللطيف أعمو (التقدم والاشتراكية):

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

يعتبر تعديل القانون المالي إجراء استثنائيا، وهذا المشروع المعروض علينا هو الأول من نوعه منذ دخول القانون التنظيمي رقم 130.13 حيز التنفيذ سنة 2016، وقد سبقه قانون مالي معدل سنة 1990 زمن التقويم الهيكلي، لحاجة آنذاك لخفض ميزانية الدولة بنسبة 15%.

وجاءت جائحة كورونا لتغير كل فرضيات النمو الاقتصادي، فكان من الضروري الحفاظ على التوازنات المالية للدولة. وهذا يقودنا إلى التساؤل: هل الحفاظ على التوازنات المالية هدف في حد ذاته، أم أنه فرصة للتأمل في كيفية إيجاد حل لإشكالية الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي عرت على كثير من المشاكل الاجتماعية، بالخصوص في قطاعات الصحة والتعليم والشغل؟

الجواب على هذا السؤال لا نجدُه ضمن محتويات مشروع قانون المالية التعديلي المعروض علينا. لذا، يتعين الإقرار بواجب الحفر في عمق الأنظمة الليبرالية التي يثبت يوما عن يوم أنها تقود العالم نحو الجهول. فمشروع قانون المالية هذا، الذي نحن بصدده مناقشته، يطفى عليه الجانب التقني، وهو فاقد للنفحة السياسية القادرة على ضخ روح إبداعية تمكنه من التأقلم مع رهانات المستقبل التي فرضتها الجائحة التي أصابت العالم.

1- فرضيات تغيرت

- أول الفرضيات: نسبة النمو وعجز الميزانية كنا نتوقع نسبة نمو في حدود 3.7% في سنة 2020، وعجز للميزانية بنسبة 3.5%. اليوم، وبسبب جائحة كورونا، نحن نتحدث عن تراجع للاقتصاد المغربي بـ ناقص 5% وعجز للميزانية يصل إلى مستوى 7.5% من الناتج الداخلي الإجمالي.

- ثاني الفرضيات: توقع انخفاض إنتاج الحبوب.

كانت توقعات إنتاج هذه السنة من الحبوب تصل إلى 70 مليون قنطار، لكن من المتوقع أن ينخفض الإنتاج، بسبب استمرار الجفاف إلى مستوى 30 مليون قنطار فقط، مما سيؤدي حتما إلى تراجع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي.

وفي نفس الوقت، نسجل إيجابا توقعات انخفاض أسعار الغاز. لكن، هل هذه الانخفاضات ستعكس على قفّة المواطن وعلى قدرته الشرائية؟ لأن المواطن غالبا ما لا يلمس بوضوح وقع خفض السلع الرئيسية على

نتيجة طبيعية للانعكاس المباشر للتراجع بالخصوص في موارد الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات التي يتم تخصيص 5% منها للجهات.

ونفس الشيء يسري على باقي الجماعات الترابية، فلم يكن هناك أي تقليص لميزانياتها. فكما تأثرت الميزانية العامة للدولة بتراجع الموارد الضريبية، فمن الطبيعي أن تتأثر كذلك ميزانية هذه الجماعات التي تحظى بحصة 30% من الضريبة على القيمة المضافة.

ونحن بصدده إيجاد الحلول لتمكين الجماعات الترابية من الإمكانيات اللازمة لممارستها المهامها. لكن ينبغي عليها في نفس الوقت أن تبذل الجهود الضرورية لاستخلاص الموارد الذاتية.

السيدات والسادة،

إن ما راكمته بلادنا، تحت القيادة النيرة لجلالة الملك حفظه الله، من إصلاحات هيكلية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، هو الذي أكسب بلادنا المناعة والصلابة للصدوم في وجه كل الأزمات التي عرفها العالم خلال العشرين سنة الأخيرة.

فعند بروز كل أزمة تتجدد اللحمة الوطنية، ويصطف الشعب المغربي بكل مكوناته خلف عاهلنا المفدى، مجسدين كل معاني الترابط الوثيق بين الملك وشعبه، وقيم المواطنة الصادقة والنبيلة.

واليوم، وقد اجترنا المرحلة الأولى في مواجهة الأزمة بفضل القيادة الحكيمة لجلالة الملك، ينبغي علينا تجسيد معاني هذا التلاحم والتعبئة عبر تغليب المصلحة العليا للوطن، وبذل المزيد من الجهود من طرف كل الأطراف حكومة وقطاعا خاصا وشركاء اجتماعيين، من أجل تجاوز هذه المرحلة الاستثنائية وربح رهان الحفاظ على مناصب الشغل، تفعيل لتوجيهات جلالة الملك حفظه الله.

"رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ" صدق الله العظيم،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن بعد هاد الرد ديال السيد وزير المالية نكون قد أنهينا المناقشة.

تفضل السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد محمد البكوري:

بعد، موافقة إخواني الرؤساء، إلى بغاؤ رؤساء الفرق والمجموعات واش ممكنش نستمر في الجلسة للتصويت؟

السيد رئيس الجلسة:

مرحبا، إلى بغاؤ غادي نرفعو هذه الجلسة وبعدين غادي نناقشو واش بغيتمو لأن كاين سي 2 ولا 3 ديال السيناريوهات.

إذن غادي نرفع دابا الآن الجلسة، ثم نناقشو شي 5 دقائق بيناتنا.

إلى ارتفاع من 78.2 مليار درهم (قانون المالية 2020) إلى 85.7% (مشروع قانون المالية المعدل 2020) فاستثمار الميزانية العامة، سيرتفع عموماً بنسبة 22%، لكن استثمار المؤسسات العمومية من جهته سوف يتراجع بنسبة 28 مليار درهم (أي بنسبة 30%). كما أن استثمار الجماعات الترابية سوف يشهد تراجعاً بنسبة 22 إلى 23%.

فيما تفقات التسيير سوف تتراجع بنسبة 3%، ليتأكد أن العديد من القطاعات الحكومية ستتراجع ميزانيتها، وعلى رأسها قطاع التعليم، الذي ستعرف ميزانيتها تراجعاً بـ 5 مليار درهم، مقارنة بالسنة الماضية، وهذا ما نعتبره مظهراً من مظاهر التقشف الغير المفهوم، ولا ينسجم مع أولوية قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي. كما كان متوقعاً الرفع من ميزانية وزارة الصحة، وتعزيزها وتقويتها، إضافة إلى الاستثمارات الاستثنائية برسم الصندوق الخاص، والتي وصلت حسب التصريح الأخير لوزير الصحة بلجنة التعليم بمجلس المستشارين إلى مستوى 3 مليار درهم. لكنها ستبقى مستقرة، دون أن يطرأ عليها أي تغيير. وهذا لا ينسجم كذلك مع أهمية القطاع ومحوريته.

فلماذا إذن تم الميول إلى المسار التقشفي في قطاعات اجتماعية برهنت عن مكائنها وأهميتها خلال فترة الجائحة؟ إنه من المتوقع أن تتراجع موارد الدولة العادية بحوالي 43 مليار درهم، بحيث ستنقل الموارد الجبائية من 257 إلى حوالي 220 مليار درهم، أي بتراجع 17%. فكيف سيتم تمويل هذا التراجع في الموارد؟ بالتأكيد، سيتم تمويله بالرفع من المديونية. هذه المديونية التي سوف ترتفع من 97 مليار درهم إلى 136 مليار درهم، أي بنسبة 40% (أو ما يوازي 40 مليار درهم إضافية) يتم اللجوء لتغطيتها للاقتراض الداخلي في مستوى 10 مليار درهم وللدن الخارجي في حدود 30 مليار درهم. وكان من المنتظر أن تصل نسبة المديونية الخارجية هذه السنة إلى 30 مليار درهم. لكننا سنصل إلى مستوى 60 مليار درهم (أي بمضاعفة المبلغ تقريباً).

فأين سياسة التوازنات الحقيقية في علاقة مشروع الميزانية بالتنمية وفتح آفاق مستقبلية؟

3- تحسين حكامه صناديق التمويل:

السيد الوزير،

من الأشياء الإيجابية التي نلمسها من مشروع قانون المالية التعديلي، الرفع من رسوم الاستيراد على بعض المواد المكتملة الصنع بـ 20 إلى 30% في بعض المواد، وبالنسبة لمواد أخرى قد يصل ارتفاع الرسوم إلى 30-40%.

في هذا إشارة إلى الرغبة في تشجيع الصناعة الوطنية وتشجيع استهلاك المنتج المحلي. وهو ما نعتبره إيجابياً.

قدرته الشرائية.

السيد الوزير،

لقد تأثر الاقتصاد الوطني بشكل كبير من الأزمة. وتضررت قطاعات عديدة مثل السياحة، وصناعة النسيج، والصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية، وصناعة السيارات، وصناعة الطيران، وقطاع البناء والأشغال، وغيرها.

وفيما يخص الطلب على المنتجات المغربية، هناك تراجع بنسبة 20%، كما تراجعت عائدات السياحة بنسبة 70%. وتراجعت في ذات الوقت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج إلى -26.3% في شهر ماي الماضي. وتراجعت كذلك الاستثمارات الخارجية في المغرب بنسبة تناهز 70%. في ظل هذه الظروف، لا مناص من تركيز الجهود على "إيقاظ الأداة الإنتاجية من خلال مصاحبة الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

مشروع قانون المالية التعديلي هذا، يذكر بالتدابير الحكومية المتخذة لمواجهة الجائحة، وضمنها الصندوق الخاص بتدبير الجائحة، الذي رصدت له ميزانية تقدر بـ 33 مليار درهم، تتضمن 3 مليار درهم لقطاع الصحة و16 مليار درهم للمساعدات المالية، وضمنها التعويض الجزافي (2000 درهم)، حيث استفاد 900 ألف أجير و5.5 مليون أسرة من ميزانية قدرها 16 مليار درهم.

وأن تمديد إعانات هذا الصندوق إلى غاية نهاية السنة الحالية في إطار الدعم الاجتماعي والاقتصادي، نسجله بارتياح وإيجاب. لكن، هل ما كشفت عنه الجائحة من هول الفقر والهشاشة واتساع رقعة الحاجة في المجتمع، لم يكن معروفاً أو متوقعاً؟ وهل ستحظى الهوة الاجتماعية بمعالجة جريئة في ظل سياسة الحكومة؟

إن انتظاراتنا من توجهات الحكومة في هذا الطرف بالذات، هو الإعلان عن إقرار سياسة انعاشية للاقتصاد (politique de relance) بدل الاكتفاء بإجراءات وتدابير لا تلامس عمق الأزمة المركبة التي يعاني منها اقتصاد البلاد.

ويبدو، أن الحكومة ميالة نحو سياسة تقشفية حذرة أكثر من توجهها نحو سياسة انعاشية للاقتصاد.

وذلك راجع، بدون شك، إلى أن مؤشرات مشروع قانون المالية 35.20 المعدل تشير إلى أن الاستثمار العمومي - الذي يشكل قاطرة لسياسة الانعاش الاقتصادي - سيتراجع.

فكنا نتوقع في مطلع سنة 2020 استثماراً عمومياً في مستوى 198 مليار درهم، فإذا به يتراجع إلى مستوى 182 مليار درهم، أي بانخفاض قدره 16 مليار درهم.

وهذا يصحح أرقاماً تخص تعزيز دينامية الاستثمار العمومي، والتي تشير

الملاحظة الأولى: تتعلق بالفئات الهشة والضعيفة من المجتمع.

إن الإجراءات التي تم إقرارها من طرف الحكومة، ترمي أساسا إلى التخفيف من حدة الأزمة على القطاع الخاص وعلى الطبقات المتوسطة والفقيرة.

ومما كان حجم المساعدات المالية التي تم تقديمها لهذه الفئات، فهي لن تكون كافية لإعالة نفسها في هذا الظرف الصعب. لكون الخلل الكبير القائم، يكمن في الخلل البنوي التقليدي في التوازن الذي يزداد تعقيدا وحدة بين أقلية من المقاولات والشركات الكبرى، صاحبة التأثير على القرار السياسي والمالي والنسيج الغالب من المقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا، والتي تكون أزيد من 90% من النسيج الاقتصادي الوطني، وبين أقلية مستحوذة على أزيد من 95% من ثروات البلاد.

ونخشى أن لا تكون الاستفادة من المساعدات المالية عادلة ومنصفة. ونخشى أن يتم تجريد النفقات الموجهة للتنمية، وتعبئتها وتحويلها لتغطية نفقات مجابهة جائحة كورونا.

فنحن نتحدث هنا عن 900 ألف أجير مصرح به في الضمان الاجتماعي، وعن 5.5 مليون أسرة عاملة في القطاع غير المهيكل (45% منها بالعالم القروي) نسبة هامة منهم توجد في زاوية رمادية إلى سوداء، لا نملك معطيات عنها، وكلها فقدت مورد رزقها، وتعمل على إعانات من الدولة.

في الحقيقة، هذه المبالغ المخصصة للدعم لا تأخذ بعين الاعتبار الظرفية الاقتصادية التي نعيشها منذ سنوات، والتي تتسم بارتفاع أسعار المواد الغذائية وظروف ما بين عيدي الفطر والأضحى، في عز العطلة الصيفية، والتي تنتهي بالدخول المدرسي. وما تسببه كل هذه المحطات من إرهاق لحيوب الأسر المغربية.

الملاحظة الثانية: تتعلق بالعدالة الترابية

تعتبر العدالة المجالية مدخلا أساسيا لإحقاق العدالة الاجتماعية، لما تضمنه من توزيع متوازن ومتكافئ للتقسيم الترابي، وللإستثمار والاستفادة المتوازنة من موارد الدولة، ومن دعمها.

وجدير بالذكر الأهمية المركزية للعدالة الاجتماعية في ترسيخ الديمقراطية ودولة القانون وتحقيق الأمن والاستقرار والاطمئنان، ونخشى أن تساهم مركزية القرار الإداري والسياسي واعتماد القطاع البنكي والمالي لنفس المنهج المركزي، في عرقلة تسريع الاستفادة من الدعم، وفي حرمان الجهات الأخرى البعيدة عن المركز من المبالغ المخصصة له، سواء منها الموجهة للقطاع الخاص أو للطبقات المتوسطة والفقيرة، وألا يخضع الدعم لتوزيع عادل تؤخذ فيه المقاربة الترابية بعين الاعتبار.

الملاحظة الثالثة: تتعلق بعدم دقة البيانات المرتبطة بالدعم

فسواء تعلق الأمر بالمساعدات المالية المقدمة للأسر أو للأجراء أو للمقاولات المتضررة، فالملحوظ أن هناك تحفظا لإدارة الدولة في غياب

وفي باب التدابير المتخذة، من خلال اعتماد منهجية وفق مرحلتين أساسيتين: مبنيتين على تقوية صمود الاقتصاد الوطني والحفاظ على مناصب الشغل من جهة ومواجهة القطاعات المتضررة لاستئناف النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، فالملاحظ أن الدولة لن تبادر إلى تبني سياسة لإنعاش الاقتصاد الوطني، لكن يبدو أنها ستفوض الأمر للأبنك. فإلى حد ما سيكون مصير إنعاش اقتصادنا الوطني في يد الأبنك والمؤسسات المالية. فلماذا لا يتم التفكير والمبادرة إلى إصلاح نظام حكامه عدد من المؤسسات المالية التي تتحكم فيها الدولة، كصندوق الإيداع والتدبير، وغيره؟

ثم، لماذا لا يتم التفكير مليا في إصلاح عميق لنظام المقاولات، حتى تكون قاطرة فعلية وحقيقية للتنمية؟

وهذا يتضح من تخصيص 15 مليار درهم من أجل تسريع استعادة الاقتصاد الوطني لديناميته، وتخصيص 5 ملايين درهم، يتم تحويلها إلى صندوق الضمان المركزي، الذي سيقوم من جانبه بضمان القروض المقدمة للمقاولات والمؤسسات والشركات (ضمان أكسجين) بنسبة 95% بالنسبة للمقاولات برقم معاملات أقل من 10 مليون درهم، ومن 80 إلى 90% بالنسبة للشركات التي يصل رقم معاملاتها إلى أكثر من 10 مليون درهم.

قد يكون من الإيجابي إطلاق إصلاح مؤسسي لصندوق الضمان المركزي، بتعديل القانون المؤطر له وملاءمته مع الممارسات المثلى، مع تحسين حكامه الصندوق وتحديث التدبير المالي للالتزاماته وتكييف هيئاته الإدارية التدييرية والرقابية، وهو ما يعني تغيير نظامه المؤسسي من مؤسسة عمومية إلى شركة مساهمة. فهل سيشكل هذا دفعة قوية لتقوية الاقتصاد الوطني، في انتظار تدابير تحفيزية أخرى لتشجيع الصناعة الوطنية، والتي قد تأتي لاحقا؟

وهل من الإيجابي تفويض تدبير سياسة إنعاش الاقتصاد للمؤسسات المالية، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بدعم من صندوق الضمان المركزي، دون إصلاح نظام هذه المؤسسات وتحسين حكامتها؟

4- الاهتمام بالفئات الهشة اقتصاديا واجتماعيا:

السيد الوزير،

إن الحكومة تتهيئ لنهج مسار يقوم على أقل قدر من المخاطرة ومحاصرة المخاطر في حدودها الدنيا، بالحرص على الحفاظ على عجز الميزانية في مستوياته الدنيا بـ 75%، على عكس دول أخرى، وصلت فيها نسبة العجز في الميزانية ما بين 10 و 11% معتمدة نهج المغامرة الحقيقية لإنعاش الاقتصاد.. مما كلف الأمر! وهذا ما يبين أن المغرب اختار نهج الاقتصاد الحذر في مرحلة أزمة كورونا، وما بعدها، توقعا لمضاعفات مستقبلية، قد تكون أشد وأقسى.

وهنا لابد من إثارة بعض الملاحظات الرئيسية بخصوص الإجراءات الحكومية، وارتباط قانون المالية بالمعطي السياسي والاجتماعي.

الإشكاليات البيئية الكبرى. لكن مشروع قانون المالية المعدل لا يتضمن في الحقيقة ما يمكن اعتاده مسيرا لما جاء في تقريره.

الملاحظة السادسة: تتعلق بالتشغيل

يبدو موقع التشغيل في المشروع رهانا هامشيا، ولا يرقى بهذا إلى مستوى الطموح المشروع في جعل الحفاظ على مناصب الشغل، وإحداث مناصب جديدة، من مقومات النجاح الأساسية. كما أن الإعلان عن نوايا المشروع بضمان تأقلم العجلة الاقتصادية مع رهانات تشغيلية جديدة، وفي مجالات جديدة، لا يبدو منسجما مع حاجيات المرحلة، ومع التداير المعلن عنها.

فلا نجد في المشروع انشغالا بمصير القادمين الجدد إلى سوق الشغل؟ ومصير حاملي الشهادات الجدد؟ وماذا تقترحه عليهم الحكومة كحلول وكبدائل؟

كما أن مصاحبة الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي عبر تعبئة غلاف مالي بقيمة 15 مليار درهم لفائدة المقاولات على شكل تمويلات بأسعار تفضيلية أو تسهيلات جمركية أو دعم المعدات، ممنوحة للمقاولات مشروطة بالحفاظ على ما لا يقل عن 80% من الشغيلة المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والتسوية السريعة لوضعية الشغيلة الغير مصرح بها لدى الصندوق.

فهل هذا يعني منح ترخيص مفتوح للمقاولات بإمكانية تسريح 20% من مناصب الشغل للمقاولات؟ وفي هذا مخالفة لمقتضيات مدونة الشغل.

5- على من سيقع العبء الأساسي للأزمة؟

السيد الوزير،

لقد تمت تعبئة موارد ضخمة واستثنائية وغير مبرجة لمواجهة هذا الطرف المتأزم. ولابد أن يؤدي أحد تكاليف هذا الجهد العمومي. فكيف ستلبي الحكومة هذه الاحتياجات المالية؟ وعلى عاتق من سيقع العبء الأساسي للأزمة؟

وما هي الخيارات المطروحة أمام الحكومة؟ وهل هناك من خيارات أخرى متاحة، غير مزيد من الدين الداخلي والخارجي؟

بالتأكيد، لا يوجد اليوم، وفي ظل هذه الظروف الاستثنائية، علاج لجائحة كورونا، سوى إذكاء روح التضامن. وهو ما أبانت عنه كل مكونات الشعب المغربي، بمساهمة أكثر من مليوني مساهم في مواجهة أزمة "كوفيد-19" وإدارة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الأزمة.

ولكن، يجب أن تعطينا جائحة كورونا درسا في هذا المجال، لنتجنب مستقبلا الخطاب الاعتيادي المرتكز على خطاب التسول والاحتمال على القدرة والتضامن القائم على الاستجداء واعتصار وخنق الطبقة الوسطى، وطلب عطف أصحاب الثروات، ... إلى إيجاد آليات حقيقية لإعادة صياغة علاقة الدولة بالمجتمع، وعلاقة الأفراد فيما بينهم.

وهو ما يعطي للعدالة الضريبية كنهها، ويعطي للإصلاح الجبائي الحقيقي

منهجية شاملة وعادلة لجمع بيانات حقيقية حول السكان وحول الحاجيات المادية الحقيقية والوضع المعيشي للمواطنين، خصوصا في المناطق الجبلية والقروية، وفي هوامش المدن، وفي القطاعات الغير المهيكلة...

ولا شك أن هذه الجائحة ستكشف لنا فوضى في الأرقام في غياب قواعد بيانات دقيقة ومحيطة، وتبين لنا عدم قدرة مؤسسات الدولة على تحديد الأشخاص الذين لهم الحق في الانتفاع من مساعدات الدولة الاجتماعية بشكل دقيق، وإخضاعها لمعايير منهجية.

كما نلاحظ عجزا وقصورا في إدارة عمليات صرف تلك المساعدات، وخصوصا في المجال القروي.

فهذه الأزمة أبانت بشكل جلي بأن توحيد خاصيات الأسر المغربية صار ضرورة ملحة، حتى في العلاقة بالإصلاحات المؤجلة، التي يجب على الحكومة أن تقدم عليها، على غرار إصلاح صناديق الدعم، لكي يصبح الدعم العمومي موجها بالفعل إلى مستحقيه دون غيرهم، وذلك عبر اعتماد قاعدة بيانات حقيقية ومحيطة، تسير وتدير بمفاهيم الهندسة الاجتماعية. لكن، لا نرى لهذا الحرص مكانا في مشروع قانون المالية التعديلي 35.20 هذا.

الملاحظة الرابعة: تتعلق بالإجراءات المتخذة للتخفيف من الانعكاسات الآتية على شركات القطاع الخاص

لقد اتخذت الحكومة تدابير لتمويل متطلبات رأس المال المتداول، مع اعتماد "ضمان أوكسجين"، الذي خصص له مبلغ إجمالي يفوق 17 مليار درهم، يستهدف ما يفوق 45 ألف مقولة.

ويبدو أن المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا هي من أكبر المشغلين على المستوى الوطني، لكن قدرتها على تحمل آثار الحجر الصحي العام محدودة، وأن قدرتها على الحفاظ على توازناتها المالية وعلى استمراريتها ضعيفة. مما يستدعي اهتماما خاصا، مع الحاجة إلى تحديد القطاعات ذات الأولوية والأكثر حاجة للدعم في مرحلة ما بعد تجاوز الأزمة الصحية.

ومن المؤسف أننا لم نعد نسمع عن هيكلة المقولة ودفعها إلى تعزيز مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية، والتحفيز على الاستثمار المستمر في مشروع المقولة، ولم يعد هناك حديث عن إشراك الأجراء في رأسمال المقولة.

الملاحظة الخامسة: تتعلق بالبعد البيئي للأزمة

نسجل بأسف شديد عدم الإشارة إلى الإشكاليات البيئية المرتبطة بالجائحة وما بعدها. فقضايا الانتقال الإيكولوجي والاقتصاد الأخضر تشغل بال المواطنين وطنيا، وتحظى باهتمام دولي متزايد. ولا مناص من الانتباه أكثر، وبجدية أكبر للرهانات البيئية المطروحة، لارتباطها أساسا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول 2030.

وتقرير السيد وزير المالية يشير إلى ضرورة توجيه الذكاء الجماعي لكل الفاعلين، بما في ذلك الحكومة والبرلمان والجماعات الترابية، نحو استخلاص العبر وتغليب المصلحة العليا للوطن (...). بتجاوز الآثار السلبية، ليس فقط لأزمة الجائحة، ولكن للمشكلات البنوية العميقة للاقتصاد المغربي، وضمنها

(البشرية والطبيعية... وغيرها)، وكذلك على مستوى إبراز واظهار السيرة الذاتية (C.V) للمغرب، والذي تحسنت صورته خلال العقود الأخيرة. كما يتعين تقييم المسار الذي على المغرب السير فيه في علاقاته الدولية، وعليه أن يأخذ العبرة من الجائحة لإعادة خلط أوراقه، في أجواء تشتتت فيها وتبخرت العديد من الشركات، وعلينا أن نقرر كيف نتعامل مع المستقبل.

إن تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وعلاقة الإنتاج داخل الاقتصاد المغربي في ظل الجائحة يشير إلى نظام ريعي (يميل نحو الاستفادة من خدمات الدولة ومن تسهيلاتهما- التهرب الضريبي، ...) يسود فيه التنصل من المسؤولية الاجتماعية، ويغلب عليه طابع الاحتباء بالسلطة.

وأكبر دليل عن هذا الانهيار القيمي، هرولة العديد من الشركات، مع بداية الجائحة، ومنذ 16 مارس، نحو الاستسلام (jeter l'éponge)، والانسحاب من الميدان، والارتقاء في أحضان الدولة واستجداء دعمها، رغم أن مناعتها قد تمكنها من تحمل الضغوط لمدة أطول. وأن مرحلة ما بعد الأزمة الصحية ستجعلنا نمر بأزمة اقتصادية حادة، خصوصا وأن العالم مقبل على مرحلة من الكساد الاقتصادي، الذي ستكون آثاره أشد ضراوة على بلادنا، بحكم ارتباطها بشكل كبير بشركائنا الأوروبيين، الذين يعانون بقسوة من تداعيات الأزمة. وسنحتاج لا محالة لمقاولات مواطنة ومسؤولة. ومؤشرات غياب هذا العنصر يشكل مؤشرا خطيرا.

وأن تخطي أزمة "كوفيد-19" من طرف بلادنا رهين بقدرتها على رفع رهانات داخلية وخارجية كبرى، ومن ضمنها القدرة الذاتية على مواجهة الأزمة، من خلال فعالية وحسن تقدير وتوجيه الجهد العمومي نحو محاصرة الداء والنهوض بجاهزية المنظومة الصحية للتجاوب مع مختلف الأزمات والجوائح مستقبلا، والحد من الأضرار على النسيج الاقتصادي وفعالية القيود المفروضة على التنقل والحركة خلال المرحلة الوبائية. وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع المديونية العمومية كضمانة عمومية لمواجهة النكبات.

كما أن التعافي من الأزمة رهين بالقدرة على مواجهة الصدمات الخارجية جراء تراجع الصادرات وانكماش تحويلات الجالية المقيمة بالخارج وانهار القطاع السياحي... وغيره. ولا مناص من بناء اقتصاد قوي قادر على تحمل الهزات والارتجاجات.

هذا بجانب قدرة قطاع الإنتاج والتشغيل وطنيا على التأقلم السريع مع الوضع الجديد، وحسن التكيف مع ظروف عمل ومع أنماط استهلاكية جديدة. وهو ما يقتضي القدرة على التأقلم والتحفيز على الإبداع.

فبدون عمق سياسي، وبدون سياسة تضامنية وحائية، وبدون تطلع إلى المستقبل برؤى سياسية واضحة، لا يمكن إسعاد المواطن أو جعل الاقتصاد أقل تدميرا لمحيطه ولجمله.

كما أن فتح أفق واعد لن يتم بدون إشراك المجتمع في تحقيق أهداف تنمية حقيقية.

أسمى مقاصده.

وهنا يحق طرح الخيارات المتاحة: كالضريبة على الثروة وفرض ضريبة على ما يوصف بـ "الثروة النائمة"، بإقرار ضريبة على العقارات، حيث أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مؤخرا، بوضع إطار للضريبة على الذمة المالية يكون أكثر عدلا وإنصافا.

مما يفرض توفر الدولة على قاعدة بيانات كاملة ودقيقة حول ملاك العقارات، تقاديا لأن يصبح القطاع ملاذا لتبييض الأموال والتهرب الضريبي.

كما أن القيام بإصلاح جبائي حقيقي هو الأداة الأساسية لبناء علاقة متوازنة بين مختلف مكونات المجتمع، لضمان حد أدنى من العدالة الاجتماعية، ولتعبئة موارد الدولة لإدارة المجتمع، وتلبية حاجياته من بنات أساسية، وتعبئة اجتماعية مأسسة. وهو ما يسمح في النهاية بإيجاد تضامن مجتمعي حقيقي. فأمامنا اليوم، فرصة لإصلاح جبائي حقيقي بفلسفة وطنية تضامنية. لذلك، فكلمنا أسرع الحكومة في اتخاذ تدابير شجاعة في الطريق الصحيح، كلما كان بمقدورنا الحد من آثار هذه الجائحة على الاقتصاد والمجتمع. فبغض النظر عن هذين الخيارين الأساسيين لتعبئة الموارد، فخير المديونية، كلفته الأساسية ستقع على عاتق الطبقات الوسطى والفقيرة، وعلى عاتق الأجيال القادمة، لأنه حتما، سيتم اعتماد إجراءات تقشفية لإدارة الدين، واعتماد إجراءات جبائية لضمان توزيع الكلفة المالية للأزمة الصحية على الجميع.

فنحن إذن أمام خيارات سياسية، وليست تقنية محضة. وهي مرتبطة أساسا بأي مجتمع نريد؟ وأي علاقة بين الدولة والمجتمع نريد؟ وعن أي نموذج تنموي نتحدث؟ وهل سنسلك مسلك الدولة الراعية المحتضنة لجميع مواطنيها، أم سنستمر في مسار الطرح النيوليبرالي حول انكماش الدولة وانسحابها من دورها الاجتماعي في مختلف المجالات، وتهيئة البني لصالح القطاع الخاص؟

لقد أظهرت جائحة كورونا بجلاء الضرر الناجم عن انكماش الدولة وتراجعها في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. فهل سيعيد مغرب ما بعد كورونا نفس خيارات ما قبل الجائحة؟ أم أن هناك أمل في إعادة النظر في مساره التنموي؟

السيد الوزير،

لقد تم التعامل مع جائحة "كوفيد-19"، بما لها وما عليها بتوظيف الإمكانيات المتاحة، وهي إمكانيات ضئيلة ومحدودة.

وتقرير السيد وزير المالية يقر بأن هذه المرحلة الجديدة التي نصبو إليها هي مرحلة تثمين دروس الأزمة (...). واستخلاص العبر لتجاوز الآثار السلبية، ليس فقط لأزمة الجائحة، ولكن للمشكلات البنوية العميقة للاقتصاد المغربي.

ومن جملة الآثار، البحث عن مكامن القوة في القدرات الوطنية

وأملنا أن يكون مشروع ميزانية 2021 قادرا على خلق الأمل وتجاوز التخوفات وتعزيز التحفيز على السير بثبات بدل الانكماش والمغالاة في الحذر المفرط.

وأن هاته الوثيقة المالية التي هي بين أيدينا تشكو من كل هذه العلل، لأنها وثيقة تقنية خالية من حمولة سياسية، ومن محتوى نوعي محفز على استشراف المستقبل بطمأنينة وبتطلع.